

د. عبد القادر الفاسي الفهري

# المعجم العربي

نماذج تحليلية جديدة

دار توبقال للنشر

عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة المطار

ص.ب. 2105 - بلنديير - الدار البيضاء 05

المغرب

تمّ نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة  
المعرفة اللسانية  
أبحاث ونماذج  
بإشراف د. عبد القادر الفامي الفهري

الطبعة الأولى 1986  
جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع القانوني : 1986/540

---

## صيغ المطاوعة والانعكاس والتفاعل :

### دالتها، تركيبها وصرفها

سبق أن بينا في فصل سابق أن صيغة «فعل» ليست أحادية الدلالة، ولا أحادية التركيب، خلافا للتصور السائد. وتريد هنا أن نعمم هذا التحليل على صيغ أخرى، كصيغة «انفعل»، كما نريد أن نقوم بدراسة لبناءات المطاوعة (inchoatives)، والانعكاس (reflexives) والتفاعل (reciprocals)، ونبين دورها في تحديد طيقات أفعال تختلف (أو تتصل) دلاليا وتركيبيا وصرفيا. وسنبدا بدراسة لصيغة «انفعل» لأنها تمكننا من طرح الإشكالات الدلالية التي تعتبر الإجابة عنها أساسية لوضع نظرية للتعلاقات الممكنة بين مستويات تمثيل خصائص الوحدة المعجمية، وكذلك تقديم وصف كاف للظواهر أو الاطرادات الموجودة في اللغة العربية. وسنركز ضمن هذه الإشكالات على مساهمة كل من اللاصقة والمحمول الأصلي الثلاثي (أي فَعَلَ) في بناء البنية المحورية الناتجة. وسنهتم بلاصقتين أساسا : لاصقة تمثل لها بـ [ن]، وهي توجد في صدر الكلمة، كما في «انشغل»، أو في وسطها، كما في «افترقع»، ولاصقة تمثل لها بـ [ت]، وقد توجد في صدر الكلمة كما في «تنبه»، من جهة، و «تقابل»، من جهة أخرى، أو في وسطها، كما في «اشترك».

### 1. المطاوعة وصيغة «انفعل»

#### 1.1. محدّدات أولى

لا نكاد نجد نحويا يخرج عما رثّه غيره من النحاة أو الصرفيين بصدد معاني «انفعل»، حيث حصروها في معنى واحد هو معنى المطاوعة. والمطاوعة

عندهم «أن تريد من الشيء أمراً ما فتبلغه»<sup>(1)</sup> وهي في «انفعل» بوجهين : إما بأن تريد من الشيء أمراً ما فتبلغه بأن يفعل ما تريده، إن كان معاً يصح منه الفعل، وإما بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، إن كان الفعل لا يصح منه. فأما ما يطاوع بأن يفعل فعلاً تريده منه، فنحو قولك «أطلقته فانطلق» و «صرفته فانصرف». ألا ترى أنه هو الذي فعل الانطلاق والانصراف بنفسه عند إرادتك إياهما منه، أو بعثك إياه عليهما. وأما ما تبلغ منه مرادك بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، فنحو قولك «قطعت الحبل فانقطع» و «كسرت الحب فانكسر». ألا ترى أن الحبل والحب لا يصح منهما الفعل، لأنه لا قدرة لهما»<sup>(2)</sup>.

والمطاوعة في اصطلاحهم «التأثر وقبول أثر الفعل، سواء كان التأثير متعدياً نحو : علمته الفقه فتعلمه، أي قبل التعليم، والتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر، وهو متعد كما ترى، أو كان لازماً نحو : كسرتك فانكسر : أي تأثر بالكسر...»<sup>(3)</sup>.

فهذه الخاصية، خاصية التأثر وقبول الأثر تتبناها ونعتبرها أساسية في تعريف المطاوع (وتقابلها affectedness في الإنجليزية). وعلى هذا يكون المطاوع مقابلاً لما سمي في اللسانيات الحديثة بمضاد السببي (anti-causative)<sup>(4)</sup>، أو فعل الصيرورة (inchoative)، وهو بناء يرتبط ببناء سببي (causative) افتراض عدد من اللسانيين أنه مشتق منه بواسطة قاعدة مطاوعة<sup>(5)</sup>.

والتحليل السائد للأفعال السببية، سواء كانت مجردة أو مزيدة، يعتبرها محمولات دلالية مركبة تتضمن محمول الجعل (Cause) محمولاً رئيسياً، إضافة إلى

(1) انظر المستع في التصريف لابن عصفور ج. ٢، ص. 181.

(2) ن. م.

(3) شرح الشافية ج. ١، ص. 103.

(4) انظر كمري (1985) وفولي وفان فيلن (1985) على سبيل المثال.

(5) انظر كريشو (1982) وسعد (1982) وهيل (1985) ... الخ وانظر كريشو (1982) على الخصوص بصدد تحليل مماثل في إطار النحو المعجمي الوطني.

محمول الحدث المفعول، والموضوع فاعل الجعل. ويتم الاستغناء عن هذا المحمول والموضوع الغالق به في البناء المطاوع، بواسطة قاعدة مثل (1)، وهي تمثل للعلاقة بين (2) و(3) :

(1) أ: سببي : (جعل س يصير) (محمول (ص))

ب: مطاوع : (يصير) (محمول (ص))

(2) كسر الرجل الكأس

(3) انكسر الكأس

فالقاعدة (1) تقتضي أن يكون المحمول دُخِل القاعدة (input) محتويا على منفذ (Agent) (هو س) أو علة (Cause)، يتم بواسطتهما الجعل (CAUSE)، وكذلك على محمول للتصيرورة (BECOME)، إذ لا يمكن أن تنطبق القاعدة على أفعال باكنة مثل «علم» و«عرف»، بل يجب أن تكون الأفعال مقتضية للانتقال من حالة إلى أخرى، وهو ما تفيد التصيرورة. فهذا التحليل يمكننا من جسر طبقة الأفعال المطاوعة في الأفعال التي يتوفر فيها هذان الشرطان. وبالتالي، لا نستغرب أن لا تكون لأفعال مثل «علم» و«فهم» و«عرف» و«جهل»... إلخ، مطاوعة. لا تقول : انعلم، انفهم، اعرف، وانجهل... إلخ، لأن هذه الأفعال لا تقتضي «جعل»، بل فاعلها له دور المعاني (Experiencer)، وهو ضمن طبقة الهدف، ولا يمثل علة أو جعلا.<sup>(6)</sup>

إلا أننا سنبين أن هناك أنواعاً مختلفة من المطاوعة في العربية، وأنها لا تقبل تحليلاً واحداً، إذ تحليل «انكسر» مطاوع «كثير» يختلف عن تحليل «فرح» مطاوع «فرح»، على الأقل في أول وهلة، كما يختلف عنهما تحليل «خزن» مطاوع «خزن». وعلى كل، فسيكون تحليلنا «لكسر» محققاً، إذ سنعتبر أن هذا الفعل السببي محمول مفرد، له بنية محورية مفردة كسائر الأفعال البسيطة. ويتم نزع الموضوع الذي يحمل أعلى دور دلالي (دور المنفذ أو العلة) في الفعل المطاوع

<sup>(6)</sup> انظر المراجع السابقة وكينيك دجاكندوف (1976 و 1987)، ومرتنز (1984 و 1985).

على نحو ما هو مثل في (4)، وهي البنية المحورية للمطاوعة في (3) :

(4) { أفكسر محور < منقذ }

وقد يشم من النصوص النحوية القديمة أن تحليل القدماء للمطاوعة يماثل، في جوهره، تحليل المحدثين. إلا أنهم اشترطوا في الثلاثي الذي تأتي منه المطاوعة أن يكون علاجاً.<sup>(7)</sup> يقول الاستراباذي في هذا الصدد : «باب انفعل [...] مطاوع فقل بشرط أن يكون فعل علاج، أي من الأفعال الظاهرة لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة، وهي قبول الأثر، وذلك مما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أولى وأوفق، فلا يقال علمته فاعلم، ولا فهمته فاتفهم...»<sup>(8)</sup> ويقول السيوطي في نفس الاتجاه : «ولا يبنى لنفعل من غير ما يدل على علاج من فعل، فلا يقال عرفته فاعرف، ولا جهلته فانهجه ولا سمعته فانسع...»<sup>(9)</sup>

وتقييدهم للمطاوعة بخاصة العلاج غير صحيح، إذ نجد أفعالا مثل «انغم» و«انجلى» و«انشق» و«انبهر» و«انبعث» وغيرها كثير، وكلها ليست علاجاً. والذي يزيد شكاً في علاقة المطاوعة بالعلاج أنهم جعلوا المطاوعة في غير العلاج من «انفعل»، فقيدها العلاج بصيغة واحدة هي «انفعل». فهذا القيد على معنى هو معنى المطاوعة غريب، لأنه دلالي من جهة، إذ هو محصور في طبقة أفعال العلاج، وهو صرفي من جهة أخرى، محصور في «انفعل». وقد أنكر بعض النحاة وجود مطاوعات على «انفعل» من غير العلاج مثل «انغم»، قالوا لا يجوز فيها إلا «اغثم»<sup>(10)</sup> مع أن سيويه يشبها ويقول إنها عربية.<sup>(11)</sup>

47 يقول ابن يعيش عن الأفعال المتعدية : «المتعدية إلى مفعول واحد يكون علاجاً وغير علاج. فالعلاج ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها نحو ضربت زيدا وقتلت بكرًا، وغير العلاج ما لم يفتقر إلى ذلك بل يكون ما يتعلق بالقلب نحو ذكرت زيدا وفهمت الحديث، وذلك على حسب ما يقتضيه ذلك الفعل نحو أكرمت زيدا وشربت الماء وأروى أحاك الماء. ومن المتعدية إلى مفعول واحد أفعال الحواس كلها يتمدى إلى مفعول واحد نحو أبصرته وأصغته ودفنته ولمسته وسمعته [...] فكل واحد من أفعال الحواس يتمدى إلى مفعول مما تقتضيه تلك الحالة...» شرح المفصل، ج. 7، ص. 62.

48 شرح الشافية، ج. 1، ص. 108.

49 الهمع، ج. 2.

50 انظر شرح الشافية، ج. 1، ص. 108.

11 الكتاب، ج. 4، ص. 65.

وإضافة إلى هذه الأفعال التي تأتي منها «انفعل» مطاوعة، وهي ليست علاجاً، هناك أفعال أخرى تأتي منها «انفعل» وهي ليست مطاوعة، مع أنهم حصروا «انفعل» في المطاوعة. وسنقوم بتحليل هذه المعاني في الفقرات اللاحقة. إلا أننا نريد قبل هذا أن نقدم تحليلاً للمطاوعة وللواصق التي تلحقها.

## 1. 2. محدّدات صرفية

نظام المطاوعة في اللغة العربية غني بالوسائل الصرفية والنحوية التي يستعملها للدلالة على هذا المعنى. ونعتقد أن المطاوعة بالنظر إلى جوانبها الصرفية تتم بوسائل ثلاث أساساً :

أ) تأتي الصيغة المطاوعة من جنس الفعل الثلاثي المتعدي ثلاثية أيضاً ، بدون زيادة أو تغيير، أو بتغيير طفيف للحركة الوسيطة، حيث تنقل من فتحة إلى كسرة. فمن أمثلة المطاوعة الثلاثية بدون تغيير : فَمَرَ الدَمْعَ وهَمَرَ الدَمْعَ (سأل)، وفرش الشيء (بسطه) وفرش الشيء (انبسط)، وفتح الرأي (أفسده) وفسخ الرأي (فسد) وكذلك فسخ، وفلته (خلّصه وأطلقه) فقلت (تخلّص)، وقصّب الجمل (منعه من الشرب) فقصب الجمل (امتنع عن الشرب)، وكثّب الشيء (جمعه) فكثّب الشيء (اجتمع)، ومصل اللبن (وصفه في خرق ليقطر ماؤه) فعصل (فطر)، وهار الشيء (انهدم) ... الخ.

ومن أمثلة ما يطرأ عليه تغيير حركي فتصير فيه الكسرة عوضاً عن الفتحة : حزّنه الأمر فحزّن، وخرب البيت فخرب، وكبّده (أصاب كبده) فكبّد، وفتح الشيء (جعله عريضاً) وفتح (صار عريضاً)، وكحلّ وكحلّ العين (جعل فيها الكحل) وكحلت العين، وكزّبه الغم فكزّب، ومكر الثوب (صبغه بالمكر، وهو طين أحمر) ومكر الشيء (أخمر)، ووجّره (أخافه وذعره) ووجّر (خاف وذعر)، وقزّمه فقزّم، وهدم البيت وهدم البيت.



فهذه الأفعال التي يصير معها مفعول الفعل المتعدي قاعِل الفعل اللازم قد تدل على تحول هذا الفاعل وبلوغه إلى حالٍ دَفْعَةٍ إليها قاعِل الفعل المتعدي، وقد تدل على حال دون اقتضاء صيرورة إلى هذه الحال، ونظرا إلى أن وجود الكسرة أو الفتحة (أو هما معا) في الفعل المتعدي (كما في كَحَلَ وكَحِلَ) أو الفعل اللازم (كما في فَخَّحَ الرَّأْيَ وفَسَّخَ) شيء يعتبر ضمن المميزات الفردية للوحدات المعجمية، لا ضمن خصائصها النسقية التي تمكن من صياغة قواعد تحدد هذه العلائق، فإننا سنهمل هذا الجانب هنا (في انتظار دراسات تفصيلية)، وسنعتبر أننا أساسا بصدد نفس الصيغة في المتعدي واللازم، ولتكن فَعَلَ. إذن النموذج الذي سنبنى عليه تحليلنا هو أفعال مثل هَمَزَ الدَمْعَ وهَمَزَ الدَمْعُ. وللربط بينهما، نقترح أن يكون للفعل «هَمَزَ» مدخلٌ معجمي واحد يوجد فيه دوران دلاليان، أحدهما منفذ، والآخر محور، مع بيان أن دور المنفذ اختياري، كما هو ممثل في (5):<sup>(12)</sup>

(5) [ > هَمَزَ محور < (منفذ) ]

فوجود المنفذ بين قوسين يعني أنه اختياري، وهذا يمكن من توليد البنية المتعدية (السببية) والبنية اللازمة (أو المطاوعة) على السواء. أما إسناد الإعراب، وكذلك تطابق الفعل مع الفاعل (في الجنس)، فلا يحتاج إلى معالجة خاصة، وإنما يتبع قواعد الربط التي أسلفنا فيها الكلام في الفصلين الأول والثاني.<sup>(13)</sup> فهذا الازدواج في تركيب الفعل ودلالته لا يحتاج إلى قاعدة تربط الصيغة المتعدية بالصيغة اللازمة.

(ب) النوع الثاني من المطاوعة يأتي إما من فعل مجرد، متمم (ثلاثي أو رباعي)، بزيادة لأصقة النون أو التاء، مثل «شغل» و«انشغل»، و«فرقع» و«افرقع».

<sup>(12)</sup> هذه الأزواج من الأفعال المتعدية والأفعال المطاوعة الثلاثية لم تعد يحملها موجودة بهذا الشكل، بل عوضت بفعل متعدية أفعال (كما في «هَمَزَ» و «أَحْزَنَ»)، وعوضت فعل المطاوعة «افعل»، (كما في «أَهْمَزَ» عوض «هَمَزَ»...) الخ. ثم إنه لا بد من إدخال اعتبار تداخل اللغات هنا لأن المصنفين قد تزامنا.

<sup>(13)</sup> هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن صيغة «فعل» قد تطاوع كذلك فعل، لأن فعل ليست خاصة بالمجهول، ولم تكن خاصة به في بداية الأمر، بل كانت وظائفها أقرب إلى وظائف فعله نقول: رأته (أصبته في رأسه) فرثته، وكبدته فكبد وكبد. وكبد ورثس هنا ليسا مبتنيين للمفعول، على الأقل في إحدى القراءات.



«نعم» و«غتم»، وإمّا من فعل مزيد بزيادة تاء، مثل «كثّر» و«تكسر»، و«باعد» و«تباعد». فهذا النوع من المطاوعة يتم اشتقاقه بإضافة لاصقة. وسنفترض أن دور هذه اللاصقة أساساً هو جعل أحد الأدوار (وبصفة أدق الدور الأعلى) غير قابل للربط التحوي، أي إنه ينزع، مما يجعل الدور الذي يفضله يتولى وظيفة الفاعل، كما في (6)، وبنيتها المحورية (7) :

(6) انشغل الرجل

(7) [ > «انشغل» محور < ^ منفذ ]

والذي يدل على وجود العنصر المنفذ (أو العلة) في البنية المحورية لهذه المطاوعة أنه قد يظهر منزوعاً بالحرف، كما في (8) :

(8) اشغل زيد بغاطمة

وقد يستعمل المطاوع مع الأداة، وهي لا تستعمل إلا مع المحمولات التي لها دور منفذ (أو علة) :

(9) انتحر بالمسدس

(10) أ. ينماز (يمتاز) بصفات حميدة

ب. تخطمت المدينة بالقذائف

ج. اغتسل بماء كره

د. فلت الرجل بحيلة

ج. النوع الثالث من المطاوعة هي صيغ مجردة (ثلاثية) تطاوع صيغاً مزيدة (رباعية)، حيث تطاوع فعل (أو فعل) أفعل أو فَعَّل. تقول : أدخلته فدخل، وأخرجته فخرج، وفرحته ففرح، ونشطته فنشط... الخ. وهنا لا نحتاج إلى أكثر من القواعد التي تربط بين ثلاثي لازم ورباعي متعد. فالهمزة أو التضعيف يضيفان دوراً دلالياً إلى عدد الأدوار التي تتوفر عليها الفعل المطاوع. والاشتقاق هنا يتجه اتجاه معاكس للمطاوعة السابقة، إذ ينطلق من المطاوع إلى البنية السببية أو المتعدية، في حين ينطلق في النوع السابق من البنية السببية أو المتعدية إلى

البنية اللازمة أو المطاوعة. فهناك دور واحد للفعل المطاوع الذي يعتبر أصل الاشتقاق، ودور مضاف للبنية السببية عن طريق التضعيف أو الهمز.

(د) فهذه الأنواع الثلاثة من المطاوعة يتم الاشتقاق فيها في اتجاه أو آخر، بإضافة دور أو نزعه حسب الاقتضاء. وبذلك نربط الصيغة المتعدية بالصيغة اللازمة للفعل، في مدخل واحد مماثل للمدخل (5). وقد أورد النحاة صيغا لا يمكن ربط السببي والمطاوع فيها صرفيا، أو صيغا افترضوا لها أصولا سببية لا تقوم، إضافة إلى أنهم همشوا بعض الصيغ التي لم يجدوا لها مقابلا متعديا. من ذلك أنهم ربطوا الرباعي المتعدي بانفعل في مثل «انطلق»، قالوا إنها طارعت «أطلق»، واعتبروا «أفعل»، مطاوعا لـ «فعل» في «نثر» و«أبشر»، و«فطر» و«أفطر». فهذه الصيغ ترتبط محوريا، وتشبه الأزواج السابقة في كون أحد الأزواج متعديا والآخر لازما، إلا أن تجانس اللفظ فيها لا يدعو ضرورة إلى ربطها صرفيا، كما ربطت الأزواج السالفة.<sup>114</sup>

وفي اتجاه مماثل، خرج النحاة بعض المطاوعات مثل «انهوى» و«انغوى» تخريجا يجعل لها أصولا متعدية رباعية هي «أهوى» و«أغوى»، مع أن الأبسط أن تكون من الثلاثي. ولكنهم لما اشترطوا في المطاوع أن يكون من المتعدي، خرجوها هذا التخريج. إلا أن هناك صيغا أخرى على «انفعل» لا يمكن أن يقابلها إلا لازم مثل «انحمق» (من «حمق» أو «خفق»)، و«انبلج الصبح» (وبلج وابتلج) : أشرق وأضاء، و«انحلم واحتلم في منامه» (وخلتم)، و«انساب» و«انطفأ» (وظفأ)...، فهذه الأفعال وغيرها لم تأت منها فَعَلْ أو فَعِلْ متعدية.

ونريد أن نعتبر هذه الصيغ صيغا ملازمة للمطاوعة، بمعنى أنها، سنكرونيا على الأقل، ليست مطاوعة لصيغة أخرى، ولا تكون فيها للاصقة وظيفية نزع أحد الأدوار الدلالية، بل إنها ملحقة، على غرار إلحاق الهمزة في «أبطأ» و«أسرع»

114 قد يكون في هذا ما يوحى بأصول تاريخية اندثرت سنكرونيا، كما كان ورود «ضنن» متعديا ثم تعويضه «بأطلق» للثبوتية، وإعماله في فترة لاحقة، وهو ما حصل في غزن وأحزن ومثيلاتها. ونظير هذا ما ادعاه بعض النحاة من مطاوعة أفعل لاشتغال. تقول مثلا استقيته فأقتاني. ثم هناك المطاوعة التي لا تأتي من جنس المتعدي في مثل : طردته فذهب. كل هذا يتصل بالمطاوعة معنى. وليست المطاوعة هنا عملية مضبوطة محوريا ووظيفية وصرفيا.

و«أفصح»... الخ، وهي تفيد الانعكاس. ونُخْرِجُ كذلك «انطلق» و«انهوى» و«انهمل» هذا التخريج. (15)

إذن، رغم ما قد يبدو في نسق المطاوعة العربية من اضطراب أو تعدد في الوسائل والصيغ، مما قد يشير تساؤلات حول وظيفة هذا النظام، إلا أن هذا الاضطراب ناتج فقط عن الطريقة التي قدمت بها هذه المعطيات. فبغض النظر عن المطاوعة الملازمة، تأتي صيغة المطاوعة من المتعدي، سواء كان مجرداً، فتأتي على انفعال (أو افتعل)، أو مزيداً، بإضافة السابقة [ت]. أما المطاوعة من النوع الأول (أي مطاوعة الثلاثي للثلاثي)، فإنها غير منتجة في العربية الحالية. فلا تكاد تجد : هار البناء أو هدم... الخ مستعملة. وعليه، فهي تماثل في تحليلها (أو تحليل المواد التي مازالت منتجة منها) تحليل مطاوعة «نَشِطَ» لـ «نَشَطَ» أو «فَرِحَ» لـ «فَرَحَ»... الخ. فهذه المطاووعات لم تشتق من غيرها، خلافاً للأولى، بل يشتق منها السببي. وهذه أمثلة لهذا النوع، مع بُناها المحورية :

(11) نشط الرجل

(أ) [ > «نشط» محور < ]

(12) نشطت الرجل

(أ) [ > «نشط» محور < منفذ ]

بعبارة أخرى، المطاوعة في (6) أو (9) أو (10أ، ب وج) إنزال أو نزع، كما هو ممثل في البنية المحورية (7)، بينما ليست كذلك في (10د) و(11)، إذ بنية الفعل الأصلية قد تدل عليها. فهي مطاوعة في «الممنى» فقط، وليست في «العبنى». أو إن شئت قلت إن في النسق اتجاهين في الاشتقاق، بين الصيغة المطاوعة والصيغة السببية (أو المتعدية) : اتجاه من السببي إلى المطاوع (كما في (7))، واتجاه من المطاوع إلى السببي، كما في (12).

(15) قارن هنا التحليل بتحليل روهي (1972) Ruwet لما يسميه بـ *clitique intrinsèque* في أعمال مثل *effondrer*... التي ليست لها مقابلات متعدية مثل *\*évanouir quelqu'un*، *\*effondrer quelqu'un*... وانظر تحليل كريشو (1982) للمتصلات من هذا النوع.

### 3.1. دلالة المطاوعة

إذا أمكن أن نحصر المطاوعة في العربية الحديثة فيما ذكرناه، أمكن أن نحدها بأنها أساساً عملية إنزال أو نزع للدور الأعلى بواسطة اللاصقة [ن] أو [ت]، شرط أن يقبل الدور المطاوع التأثير. فقبول التأثير هو الفرق الذي نظنه فاصلاً بين البناء للمجهول والبناء للمطاوعة، لأن كلا منهما يقتضي نزع الفاعل «المنطقي» أو الدور الأعلى، ومع ذلك فإن المجهول يأتي من بعض الأفعال التي لا تأتي منها المطاوعة، كما في (13) و(14)، وهذا ما يؤكد مرة أخرى، إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، أن المجهول في العربية ليس بناء للمفعول به المتأثر، كما ظن ذلك بعض النحاة :

(13) أ) دَخَلْتُ الدَّارَ

ب) عَلِمَ النَّبَأَ

ج) كَرِهَ الرَّجُلَ

د) لَمَسْتُ الْكَرَةَ بِالْيَدِ

(14) أ) \* اَدْخَلْتُ (ادخلت) الدار (مند)

ب) \* اَنْعَلِمَ (اعتلم) النباء

ج) \* اَنْكَرَهُ (اكره) الرجل

د) \* اَنْلَمَسْتُ (التمست) الكرة

ومعلوم أن هذه الأفعال (وبغيرها كثير) لا تأتي فيها المطاوعة من «فَعَّلَ»، كما تأتي من «كسر» فتقول «انكسر»، ولكنها تأتي من «فَعَّلَ» المضعفة. و«فَعَّلَ» هذه سببية، ومعلوم أن الأفعال السببية، كما بينا، تختص، فيما تختص به، بكون فاعلها منفذاً أو علة، وأحد مفعولاتها دوراً متأثراً (سواء كان محوراً أو معانياً). فالتشديد والتكثير الذي يتحدث عنه النحاة في «فَعَّلَ» يورث مفعوله التأثير، كما في «كرهت زيدا الخمر»، وهو خلاف «أكرهته الخمر»، ودخلته وأدخلته، وألمسته ولمسته.. الخ.

وتأتي المطاوعة من «فعل» فتقول «تَفَعَّلَ» في مثل : «تدخلت هند» و«تعثرت» و«تمثلت»... الخ، ومعلوم أن فاعل الثلاثي من هذه الأفعال ليس محورا، ولا معانيا متأثرا.

والذي يصير متأثرا من الأدوار أعلى دور للحمل الأصلي، فهو المجهول في اصطلاح النحاة، وهو المتأثر بالجعل. ففي مثل «دَخَلْتُ زيدا الدار» لا تتأثر الدار، وإنما يتأثر زيد، ونظير هذا «كرهت زيدا الخمر»، فالمتأثر هو المعاني، لا المحور... الخ.

وحين ينزع فاعل الجعل في المطاوعة، يؤولُ فاعلُ المجهول الجديد إلى العنصر المتأثر، كما في المثال التالي :

(15) تدخل في المناقشة

(أ) [ > «تدخل» محور متأثر < ^ منفذ ]

ونظير بناء «تفعل» من «فعل» التي للقلب أو المعاناة وما شاكل ذلك بناء «تفعل» من «فعل» التي للآزم مثل «خرج» و«تخرج». ففاعل «خرج» محور، ولكنه مع «خرج» يصير متأثرا، بخلافه مع «أخرج». وقد يكون هذا هو السر في عدم وجود صيغة «تأفعل» من «أخرج»، كما توجد «تخرج» من «خرج»، إذ المطاوعة لا تبنى إلا مع المتأثر من المفعولات، و«أفعل» لا تُترجم أدوارها هذا التأثر فيما يبدو.

وقد تكون الصيغة متعددة إلى مفعول متأثر، مثل «كسر» و«هدم»، وتصح منها المطاوعة بانفعل، إذ تقول : «انكسر» و«انهدم». إلا أن «فعل» حين تبنى من هذه المواد تكسيها معنى التكثير الذي تحدث عنها النحاة، فتكون مطاوعتها بـ «تفعل» كذلك.

إذن يمكن تمييز المفعولات التي تقبل المطاوعة عن المفعولات التي لا تقبلها بالنظر في الخصائص الداخلية لهذه المفعولات، ومنها الخصائص الملزمة، وقد استغللنا مفهوم التأثر للتمييز بين الطيقتين. وأبسط وسيلة للتفريق بين أنماط الأفعال القابلة للمطاوعة والأفعال غير القابلة لها هو التمييز في المداخل بين



نوعين من الأدوار المحورية، بحسب تأثرها أو عدم تأثرها. فأفعال مثل «كسر» تتضمن بنيتها المحورية محورا ملازم التأثير، بينما «لمس» (التي لا يأتي منها مطاوع في «انفعل» أو «افتعل») لها محور ملازم لعدم التأثير.<sup>(16)</sup>

وقيد التأثير الذي تحدثنا عنه ليس مقصورا على صيغة مطاوعة دون أخرى، بل هو وارد في جميع صيغ المطاوعة. فمن المعلوم أن «\* اكتره» و«\* اعتلم» لا ترد في «علم» و«كره» كما لا ترد «انعلم» ولا «انكره». أما «انغم» و«اغتم»، ففيها تأثير.<sup>(17)</sup> وهذا الموقف يخالف ما ادعاه النحاة القدماء حين اشتروا العلاج في «انفعل» فقط، وهو قيد، زيادة على كونه مخالفا للمعطيات، لو ترجم إلى نموذج جديد لاتضح أنه ضعيف من الناحية النظرية، إذ إنه يقيد معنى واحدا في صيغة واحدة (وهو قيد تصعب صياغته بأناقة)، بخلاف قيد التأثير الذي ينطبق على المطاوعة في جميع صيغها، ويربط بين بنية المطاوع وبنية نوع من التعدي (بما في ذلك السببية).

وأخيرا، فإن صيغة «انفعل»، خلافا لما يعتقده النحاة، ليس لها معنى واحد، ولا بنية محورية واحدة محصورة في مطاوعة المتعدي. فهناك المطاوعة الملازمة التي أسلفنا فيها الكلام، وهي تأتي إما من اللازم، أو تكون أصلا في الاشتقاق إذ لا تشتق من صيغة أخرى (لأعراض تاريخية ربما). و«انفعل» أيضا تأتي لمعنى النفس أو الانعكاس (reflexivisation)، كما في الجملة (16)، التي لا يختلف معناها

(16) لتحليل مماثل انطلاقاً من مفهوم التحصيلية resultativity، انظر كيرسكي (Kiparsky 1985). وهو يقترح أن «قتل» لها إمكانات طيقة «كسر» باستثناء أنها لا تسمح بالمطاوع. ويمكن التنبؤ بخصائص «قتل» إذا وضعناها ضمن طيقة «كسر». على أن نجعل متغيرها ضرورياً لا اختيارياً، وربما كان لهذا ارتباط يكون «قتل» في الإنجليزية kill لها مطاوع معجمي هو «مات» die.

(17) هناك قيود تفصل «انفعل» عن «افتعل» ضمنها إغناء «افتعل» عن «انفعل» في مطاوعة ما، فإؤه لام أو راء أو واو أو نون أو ميم. نحو «لأمت الجرح أي أصلحته فالتأم ولا تقول التأم، وكذا رميته به فارتدى ولا تقول ارتدى، ووصلته فأتصل، لا الوصل، ونقيته فانتفى لا انفى، وجاء لمحي وأمتحي، وذلك لأن هذه العروف مما تدغم النون الساكنة فيها، ونون الفعل علامة المطاوعة فكسر طمسها، وأما ناء افتعل في نحو اذكر وأطلب، فلما لم يختص بمعنى من المعاني كنون انفعل صارت كأنها ليست بعلامة، إذ حق العلامة الاختصاص، شرح الشافعية، ج 1، ص 109، أن القيود الدلالية، فتحتاج إلى دراسة أكثر دقة. وهذه الدراسة مساهمة في هذا الاتجاه.

عن (17) في إحدى قراءاتها :

(16) انشغل زيد بالعمل

(17) شغل زيد نفسه بالعمل

وقد تأتي «انفعل» هامشا بناءً للوسيط كما في (18): (18)

(18) أ. ينباع الكتاب بدون إشهار

ب) تنهمر الدموع بسهولة

وهناك أيضا بناء التفاعل (reciprocal) الذي يأتي في صيغة «افتعل»، وسنتهم به أيضا في فقرة لاحقة لما له من علاقة بالانعكاس، ولما يشتركان فيه من خصائص.

## 2. بناء الانعكاس

### 2. 1. الانعكاس غير المطاوعة

لم يورد النحاة القدامى، فيما نعلم، شيئا يذكر عن بناء النفس أو بناء الانعكاس (reflexivisation)، كما يسميه الغربيون، سواء تعلق الأمر بالبناء للنفس في التركيب، كما في (17)، أو في الصرف، كما في (16) (وهذا المثالان معادان هنا) :

(16) انشغل زيد بالعمل

(17) شغل زيد نفسه بالعمل

فهاتان الجملتان تمثلان دلاليا علاقة انعكاسية (reflexive relation)، للمحمول فيها دوران دلاليان يحيلان على نفس الذات، وهذه العائدية المربوطة أو المقيدة، كما يسميها البعض، bound anaphora، يمكن تمثيلها بطرق مختلفة ضمنها القرائن الإحالية المشتركة (coreferential indices)، ونمثل لها في (18) و(19)، على

(18) هذه البنى صارت جد منتجة في العاميات. انظر رينزو (1983).



التوالي، بسهم ذي رأسين يصل الدورين المربوطين :

(18) 1 > «شغل» محور < ^ منفذ ]

(19) 1 > «شغل» محور < ^ منفذ ]

فأنت ترى أن (18)، التي تمثل بنية (16) المحورية، و(19)، التي تمثل بنية (17) المحورية، لا تختلفان إلا في كون المنفذ منزوعاً في الأولى، وهو ليس كذلك في الثانية. وهذا يبرره كَوْن (16) لا تتضمن إلا موضوعاً واحداً محققاً، بينما (17) تتضمن موضوعين، الأول منفذ (وهو غير منزوع)، والثاني محور.

وواضح أن الارتباط الإحالي الضروري في الانعكاس غير موجود في المطاوعة، لأن الفاعل فيها غير المفعول. فالجمل (20)، مثلاً، لا تقابلها الجمل (21)، على غرار الزوج (16) و(17) أعلاه :

(20) أ) شغلت زيدا فانشغل

ب) أطلقت زيدا فانطلق

ج) نبهته إلى هذا فتنبه

(21) أ) \* شغلت زيدا فشغل نفسه

ب) \* أطلقت زيدا فأطلق نفسه

ج) \* نبهت زيدا فنبه نفسه

فالفرق بين المطاوعة والانعكاس واضح، وإن كان النحاة لم يفسلوا بينهما، ولم يذكروا المعنى الثاني ضمن معاني «انفعل».

وعلى غرار إهمالهم للانعكاس الصرفي، أهملوا كذلك الانعكاس التركيبي، وحين أوردوا تراكينب النفس لم يفسلوا الكلام عنها إلا في التوكيد. وبدهي أن تركيب النفس توكيداً له خصائص غير خصائصه في الانعكاس. من ذلك أن التوكيد بالنفس أو بالعين بيان، تَشْعِيلُ الواحد أو الآخر، فلا ينتج عن ذلك تغيير في

مقبولية الجمل، تقول :

(22) أ) الوزير نفسه قال هذا

ب) الوزير عينه قال هذا

ولا ترد العين عوضاً عن النفس في تراكيب الانعكاس :

(23) أ) قتل زيد نفسه

ب) \* قتل زيد عينه

والنفس التي للتوكيد تأتي في موضع غير موضع الموضوعات (arguments)، كما هو واضح في المثالين (22)، بينما نفس الانعكاس تحتل مكان الموضوع، كما يتبين من مقارنة (23 أ) ب (24)، حيث النفس تؤدي دوراً مماثلاً للدور الذي يؤديه «عمراً» في المثال (24) :

(24) قتل زيد عمراً

فالفعل في (23 أ) يتعدى إلى النفس، كما يتعدى الفعل في (24) إلى «عمراً». ويتبين بوضوح أن الفعل متعد في (17)، وغير متعد في (16)، حين نلجأ إلى رائز البناء للمجهول. فالبناء للمجهول من (16) سليم، وهو غير ذلك حينما يبنى من (17) :

(25) انشغل بالعمل

(26) \* شغل نفسه (نفسه) بالعمل

فلنح (26) راجع، من جهة، إلى أن النفس تتطلب مفسراً سابقاً (antecedent) ترتبط إليه في التركيب (وهذا غير متوفر هنا)، وهو راجع، من جهة أخرى، إلى أن الفعل لا يمكن أن يبنى للمجهول على غرار اللازم. وسلامة (25) تبين أن الفعل لازم، وقد بُني للمجهول دون إشكال. أما مسألة الربط العائدي، فتتم داخل البنية المحورية، بالكيفية الممثلة في (27) :

(27) [ > «شغل» مجور < ^ منفذ ]

فدور لاصقة الانعكاس لا يختلف عن دور لاصقة المطاوعة في كون أحد الأدوار يتم إنزاله أو نزع<sup>(19)</sup> ويتم نزع الدور المتبقي في البناء للمجهول، فلا يبقى هناك أي دور مشدود نحويا إلى الفعل.

من جهة أخرى، يخضع بناء الانعكاس الصرفي لقيد الحيوية (animacy)، كما يخضع الانعكاس التركيبي لنفس القيد. قارن (28) ب (29) :

(28) أ) عزل الأسد نفسه عن باقي الحيوانات

ب) انعزل الأسد عن باقي الحيوانات

ج) فصل الرجل نفسه عن المشعوذين

د) انفصل الرجل عن المشعوذين

(29) أ) انفصل العظم عن الجسد

ب) \* فصل العظم نفسه عن الجسد

ولهذا السبب نجد (29 أ) لا تقبل إلا قراءة المطاوعة، ولا يمكن أن تكون قراءتها الانعكاس، بينما (28 ب) ملتبسة بين المطاوعة والانعكاس.

يتضح مما تقدم، إذن، أن الانعكاس غير المطاوعة، كما أن الانعكاس التركيبي يختلف في بعض خصائصه عن الانعكاس الصرفي. فالأول متعمد والثاني لازم، والأول لا يبنى للمجهول والثاني يبنى... الخ. إلا أن كليهما يشتركان في كون المحمول المنعكس له دوران مربوطان إخاليا ضرورة، كما أن هذين الدورين خاضعان للشرط [+حي]. وسنفصل في الفقرات الموالية القول في بعض خصائص الانعكاس.

(19) ليس هنا من المصادقة. ففي كثير من اللغات نجد التباس نفس اللاصقة بين معاني المجهول والوسيط والانعكاس والمطاوعة والتفاعل. ونذكر هنا على سبيل المثال التباس اللاصقة اتأ أو إن في التدرج العربية المغربية بين كل هذه المعاني، أو التباس المنصل se في الفرنسية بين كثير من هذه المعاني :

أ) المغربية : تَبْنِجُ الْكِتَابِ (- مجهول، وسيط، مطاوع...)

تَقْقَصُ الْفُلُقُوه (منعكس، مجهول، مطاوع...)

ب) الفرنسية : منعكس Jean se lave

وسيط Le livre se vend

تفاعل Les gens se tirent dessus

الخ...

## 2.2. صيغ أخرى للانعكاس

في حديثنا عن الانعكاس الصرفي، قصرنا أمثلتنا على «انفعل». إلا أن هناك صيغا أخرى تفيد أيضا الانعكاس، كصيغة «افتعل» في «اغتسل» و«اعتزل» و«استتر» و«امتد»... الخ، وصيغة «تفعل» في «تشجع» و«تعرأ» و«تبصر» و«تنصر» و«تمجس» و«تذمم» و«تهود» و«تغرب»... الخ. ونظير هذا ما جاء على «تفعلل» مثل «تدحرج» و«تأرجح»، وما جاء على صيغة «تفاعل» مثل «تناقص»...<sup>(20)</sup> وقد أهمل النحاة ذكر معنى الانعكاس في هذه الصيغ، كما أهملوه في غيرها.

ومن الأفعال ما أتى منها الانعكاس بصيغتي «انفعل» و«افتعل» في نفس الوقت، مثل «انفسل» و«اغتسل»، و«انعزل» و«اعتزل»، و«انماز» و«امتاز»، و«انغم» و«اغتم»... الخ. وبعض الأفعال لم تأت منها إلا «انفعل» مثل «انفصل» و«انساق» و«انطلق»، لا تقول فيها : «افتصل» ولا «استاق» ولا «اطلق»... الخ. وبعض الأفعال لم تأت منها إلا «افتعل» منعكسة مثل «امتد» و«استقر»... الخ. لا تقول : انمد ولا استر... الخ. ويحتاج هذا الاختلاف في التزاوجات والتغايرات إلى دراسات تصنيفية دقيقة قبل أن نخوض في تحليلها من الوجهة النظرية.

وعلى غرار التناوبات والتغايرات التي نجدها في الصرف، نجد كذلك تغايرات بين التركيب والصرف. فهناك أفعال لا يأتي منها المنعكس إلا تركيبا، مثل «قتل» و«وعد» و«علم» و«كره» و«عرف»... الخ. تقول (30) ولا تقول (31) :

(30) أ) قتل الرجل نفسه

ب) وعد نفسه بأن لا يعود إلى ذلك

ج) عرف نفسه بما يكفي

(31) أ) \* اقتل (اقتل) الرجل

ب) \* انوعد (اتعد) الرجل

ج) \* اعرف (اعترف) الرجل

1. ويضيف فليش (1979) صيغة «استعمل» إلى هذه الصيغ. «استلم» : أعلم نفسه. «استعد» : أعد نفسه. «استعجل» : أعجل نفسه. «استعظم» : أعظم نفسه... الخ. (انظر ص 124). على الخصوص.

وقد تأتي «افتعل» طبعاً من هذه الأفعال في معان أخرى، ولكنها لا تأتي بمعنى الانعكاس. والمثير للنظر أن هذه الطبقة من الأفعال تذكرنا بالأفعال التي لا تأتي منها المطاوعة. إلا أن هذا لا يعني أن الانعكاس والمطاوعة سياتن، كما بينا أعلاه. وهناك طبقة من الأفعال يأتي منها المنعكس تركيباً وصرفاً، كما في الأمثلة

التالية :

(32) أ) فصل نفسه عن الناس

ب) عزل نفسه عن أصدقائه

ج) ساق نفسه إلى الهلاك بنفسه

د) ستر نفسه

(33) أ) انفصل عن الناس

ب) انعزل عنهم

ج) انساق إلى الهلاك


د) استتر

وأخيراً نجد أفعالاً لا تقبل الانعكاس التركيبي بسهولة، أو يندر استعمالها كذلك مثل «اغتل» (؟ غل نفسه) و«امتاز» (؟ ماز نفسه)... الخ.

وإلى جانب هذه المنعكسات التي يلعب فيها المنعكس دور المحور، هناك منعكسات ليست كذلك، وإنما المنعكس فيها مستفيد (أو هدف). من ذلك : اشتوى اللحم، أي عمله شواء لنفسه (واشتوى واشتوى اللحم : مطاوع «شوى» وليس فيه انعكاس)، واختبز الدقيق، أي جعله لنفسه خبزاً. وقد نسب النحاة هذه التراكييب إلى معنى الاتخاذ.<sup>(21)</sup> وفي اعتقادنا أن هذه منعكسات مرادفة لـ «خبز الدقيق لنفسه» و«شوى اللحم لنفسه». فالمستفيد هنا يلتصق بالفعل ثم يربط بالدور المنزوع، كما يربط ضمير النفس إلى الدور الفاعل في هذه الأمثلة. ونمثل لبنية

(21) انظر شرح الشافية، ج. 1، ص. 109.

«اشتوى اللحم» كما يلي :

(34) [ > > > «شوى» محور < مستفيد < ^ منفذ < ]  


## 2. 3. قيود على تأويل الانعكاس

ميزنا فيما سبق فعل الانعكاس اللازم عن فعل الانعكاس المتعدي، فالمتعدي هو ما يحتاج إلى مفعول، أي إلى بنية محورية يوجد فيها على الأقل دوران داليان صالحان للربط النحوي. أما اللازم، فإن مدخله المعجمي لا يتضمن إلا دوراً واحداً صالحاً للربط النحوي، وإن تضمن أدواراً أخرى قد تُربطُ ربطاً غير مباشر أو ربطاً دالياً. وهذه التعدية أو اللزوم التركيبيين قد توازيهما تعدية أو لزوم داليين، على أن هذا ليس بضروري، والمقصود باللزوم الدالي أن محلي الفعل المنعكس مربوطان (bound)، أي إنهما يحيلان على نفس الذات، بحيث يظهر الفعل من الناحية الدالية وكأن له محل واحد، ويكون تمثيله الدالي المنطقي كما في (35) :

(35) (محمول (س) (س))

وهذا اللزوم الدالي قد يسمى أيضاً القراءة المغلقة، لأن دلالة المفعول محدودة ضرورة إلى دلالة الفاعل. أما التعدية الدالي، أو القراءة المفتوحة، فهي التي تمكن من فصل المحل الأول عن المحل الثاني، كما هو ممثل في (36) :

(36) (محمول (س) (ص))

لتأمل جملة مثل (37) :

(37) شتم زيد نفسه أكثر من علي

فهذه الجملة تحتل تأويلاً مربوطاً لضمير النفس (bound interpretation)، أي أن التركيب يكون لازماً من الناحية الدالية، (كما في (35))، ويفر هذا التأويل الجملة التالية :

(38) شتم زيد نفسه أكثر مما شتم عمرو نفسه

فعبارة النفس في الجملة الأولى مربوطة بزيد، كما أن عبارة النفس في الجملة الثانية مربوطة بعمره. ونصل إلى هذا التأويل، لا بد من أن تكون قراءة المنعكس مغلقة، وهناك قراءتان أخريان يحتملهما التركيب، وتوضحهما الجملتان التاليتان :

(39) شتم زيد نفسه أكثر مما شتم عليا

(40) شتم زيد نفسه أكثر مما شتمه علي

لنسم القراءة في (39) قراءة مقارنة المفعول، والقراءة في (40) قراءة مقارنة الفاعل. لنصل إلى هذه القراءات، لا بد أن يكون التركيب مفتوحاً، له بنية منطقية من النوع الوارد في (36). وإلا لما أمكن أن تُفصل الإحالة على «زيد»، أي الفاعل، عن الإحالة عن «النفس»، أي المفعول. فهاتان القراءتان تتطلبان أن يكون الفاعل والمفعول في الجملة الدامجة مستقلين إلى حدّ عن بعضهما بعضاً. وهذا يوحي بأن التركيب هنا فيه أكثر من إحالة، وبالتالي فهو متمتع دلالياً.

وإذا قارنا الجملة (37)، التي يوجد فيها انعكاس تركيبى، والتي تقبل القراءات الثلاث التي أسلفنا الحديث عنها، بتركييب تتضمن انعكاساً صرفياً مثل (41)، فإننا لا نصل إلى نفس القراءات :

(41) أ) تشجع زيد أكثر من عمرو

ب) انشغل زيد أكثر من عمرو

فهذان المثالان لا يقبلان إلا قراءة واحدة هي القراءة المربوطة. ويمكن تفسيرها بالجملتين التاليتين :

(42) أ) تشجع زيد أكثر مما تشجع عمرو

ب) انشغل زيد أكثر مما انشغل عمرو

ولا يمكن أن يقبل المثالان قراءة مقارنة المفعول أو قراءة مقارنة الفاعل، كما في الجملتين التاليتين :

(43) أ) تشجع زيد أكثر مما شجعه عمرو (مقارنة الفاعل)

ب) تشجع زيد أكثر مما شجع (هو) عمرا (مقارنة المفعول)



إذن المنعكس التركيبي في اللغة العربية متعدد منطقياً وتركيبياً، بينما المنعكس الصرفي لازم تركيبياً ولازم منطقياً كذلك. وهذا التعالق بين التركيب والدلالة ليس حتمياً، بل هناك لغات قد يكون فيها المنعكس متعدد دلالياً وغير متعدد تركيبياً، أو غير متعدد دلالياً ومتعدد تركيبياً.<sup>(22)</sup> ويمكن تلخيص الفرق في التأويل بين المنعكس الصرفي والمنعكس التركيبي (في العربية) في التعميم التالي :

(44) المنعكس الصرفي محصور في القراءة المربوطة، بينما التركيبي ليس كذلك.

وتتلخص الفروق التحوية بينهما في الوصف التالي :

(45) في الانعكاس التركيبي يوجد مفعول لا يوجد في الانعكاس الصرفي.

وهناك فرق آخر بين نوعي الانعكاس، ويتعلق الأمر بالفرق في سابق (antecedent) أو مفسر عبارة الانعكاس. فهذه العبارة متغير مربوط (bound variable) من جهة خصائصها المنطقية (كما يينا أعلاه)، وسابقها يكون ضرورة هو الفاعل في الانعكاس الصرفي، ولا يكون ضرورة هو الفاعل في الانعكاس التركيبي، بل قد يكون مفعولاً. وهذه بعض الأمثلة :

(46) أرى زيد عمراً نفسه على حقيقته

(47) أرى زيد لعمرو نفسه

(48) حدث زيد عمراً عن نفسه

فهذه الجمل يلتبس فيها تأويل عبارة النفس أو المنعكس بين الفاعل والمفعول والمفعول المنزوع بالحرف كذلك. وليس الأمر كذلك مع لاصقة الانعكاس، إذ سابق المنعكس لا يمكن أن يكون الاسم المنزوع، كما في الجملة التالية مثلاً :

(49) بعمرو انشغل زيد

<sup>(22)</sup> مثال المنعكس المتمدي دلالياً وغير المتمدي تركيبياً المنعكس في Chichewa، والمتمدي تركيبياً لا دلالياً المنعكس zich في الهولندية و zibuo في اليابانية، وغير المتمدي دلالياً ولا تركيبياً utu في الفنلندية. سحر سلز، زيتن وزيك (1985) Sells, Zaenen and Zec.

وللأفعال، كما هو معلوم، مميزات مراقبة (control properties) تجعل مفعولها أو فاعلها هو الذي يراقب فاعل المفعول المدمج، حسب خصائص الفعل الرئيسي، وبالتالي يراقب المنعكس بصفة غير مباشرة. فالأفعال من طبقة «أرغم» يراقب فيها المفعول المدمج، والأفعال مثل «وعد» يراقب فاعلها المفعول المدمج، وهذه أمثلة :

(50) أرغم عمرو زيدا على قتل نفسه

(51) وعد عمرو زيدا بقتل نفسه

ففي الجملة الأولى، مراقب النفس هو «زيد»، وفي الجملة الثانية هو «عمرو». والحقيقة أن مفعول الفعل الرئيسي لا يراقب ضمير النفس مباشرة، وإنما يراقب الضمير الفاعل في «قتل» (وهو من صنف ضم Pro، أي الضمير الذي لا يبرز). وهذا الضمير هو الذي يعد سابق ضمير النفس، وإنما يصير أحد موضوعات الفعل الرئيسي مراقبا لضمير النفس بالتعدي (إذ يراقب ضم الذي يراقب بدوره ضمير النفس). وعليه، فإن المراقبة (control) تتفاعل مع الانعكاس لتحدد مراقب ضمير النفس.<sup>(23)</sup>

وكما يتفاعل الانعكاس مع المراقبة، يتفاعل كذلك مع قاعدة الحمل أو الإسناد (predication). وقد اقترح عدد من اللسانيين صيغاً مختلفة لهذه القاعدة.<sup>(24)</sup> وما يهمنا هنا هو أن قاعدة الإسناد تحول أحد الموضوعات إلى مفعول لموضوع سابق له، فيتحول بدوره إلى «فاعل» لهذا المفعول، لأن إحدى خصائص الفاعل الأساسية هي المراقبة (وضمنها التطابق). ويتبين كون الرتبة لها دور في تحديد اتجاه القاعدة من مقارنة الأمثلة التالية :

(52) أ) أرى زيد لعمرو نفسه على حقيقته

ب) حدث زيد عمراً عن نفسه

(53) أ) أرى زيد نفسه لعمرو

(23) للمزيد من التفصيل عن المراقبة في اللغة العربية، انظر الفلبي الفهري (1980)، (1982) و (1985) أ).

(24) انظر صيغة القاعدة التي اقترحتها رتشتين في الفصل الأول، الهامش (23)، بناء على اقتراحات ثومسكي (1981) ووليمز (1980).

(ب) حدث زيد عن نفسه عمراً

فقد بينا أعلاه أن مراقب الضمير في الجملتين (52) ملتبس بين «زيد» و«عمرو». أما في (53)، فالمراقب الممكن الوحيد هو «زيد». فهذا يبرز دور السبق الخطي (linear precedence) في صياغة قاعدة الاسناد. ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي: (25)

(54) في سياق : ... س ص...، حيث س وص موضوعان لنفس المحمول، أسند ص إلى س

ويمكن صياغة مبدأ ربط العائد (anaphor binding) كما يلي: (26)

(55) العائد يربط إلى فاعل الحمل المعجمي الذي يحتويه احتواء أدنى. والحمل هنا يعني أي جزء من البنية المحورية لا يتضمن الفاعل. فقاعدة الإسناد يمكن أن تتحول أحد الموضوعات إلى حمل لموضوع سابق، فيصير هذا الأخير «فاعلاً» بصفة ثانوية. فالمنعكسات التركيبية يمكن أن يكون سابقها فاعلاً أو غير فاعل، كما رأينا، بخلاف المنعكسات التركيبية التي لا يكون سابقها إلا فاعلاً. إلا أن قاعدة الاسناد تمكن من حصر السابق في الفاعل، لأن المفعول أو المفعول المنزوع (...الخ) يصير فاعلاً بصفة ثانوية. وعلى افتراض أن الاسناد يتم بالتقارن (coindexing)، أي إسناد نفس القرينة الإحالية لكل من الموضوعين، فإن الناتج يكون هو (56 أ) بالنسبة لـ (52 أ)، و(56 ب) بالنسبة لـ (53 أ) :

(56 أ) أرى زيد عمري نفسه

(ب) أرى زيد نفسه عمري

ومعلوم أن الانعكاس محدود في الموضوعات، ولا يخرج عن ذلك إلى الملحقات :

(57 أ) \* وجدت زيدا بجانب نفسي

(ب) \* وجدت زيدا بجانب نفسه

(25) انظر كيرسكي (1985).

(26) المقصود بالاحتواء الأدنى هنا البنية التي تتضمن الحمل وموضوعاته، للتفصيل، انظر القاسي الفهري (1985) أ.

ج) وجدت زيدا بجانبه  
فضمير النفس هنا لا يمكن أن يربط إلى أحد موضوعات الفعل لأنه يوجد داخل  
مركب حرفي ملحق يمثل حملاً مستقلاً في حد ذاته، وهذا الملحق لا يمكن أن  
تنطبق عليه القاعدة (54).

## 2. 4. الانعكاس والتحكم المكوني

لقد صاغ تشومسكي (1981) مبادئ ثلاثة لضبط المتغيرات المربوطة  
والسياق الذي تنطبق فيه قواعد الربط. وقد اعتبر أن هذا السياق هو المقولة  
العاملية (governing category)، وهي باختصار المقولة التركيبية التي تحتوي احتواءً  
أدنى العامل والمعمول، أي م. س، أو ج... الخ.<sup>(27)</sup> ومبادئ الربط هي :  
(58) أ) كل عائد (anaphor) مربوط في مقولته العاملة  
ب) كل ضمير (pronominal) حرفي مقولته العاملة  
ج) كل تعبير محيل (referential expression) حر  
التعابير المحيلة لا تهمنا هنا (وهي الأسماء الأعلام مثل «زيد» والأسماء المعرفة مثل  
«الرجل»... الخ)، وكذلك لا يهمنا شأن الضائر. وما يهمنا هو المبدأ (أ) المتعلق  
بالعوائد، وضمنها المنعكسات. ويصوغ تشومسكي قيوداً على الربط كما يلي :

(59) تربط أ إلى ب إذا فقط إذا.

كانت أ تتحكم مكونياً (c-command) في ب و

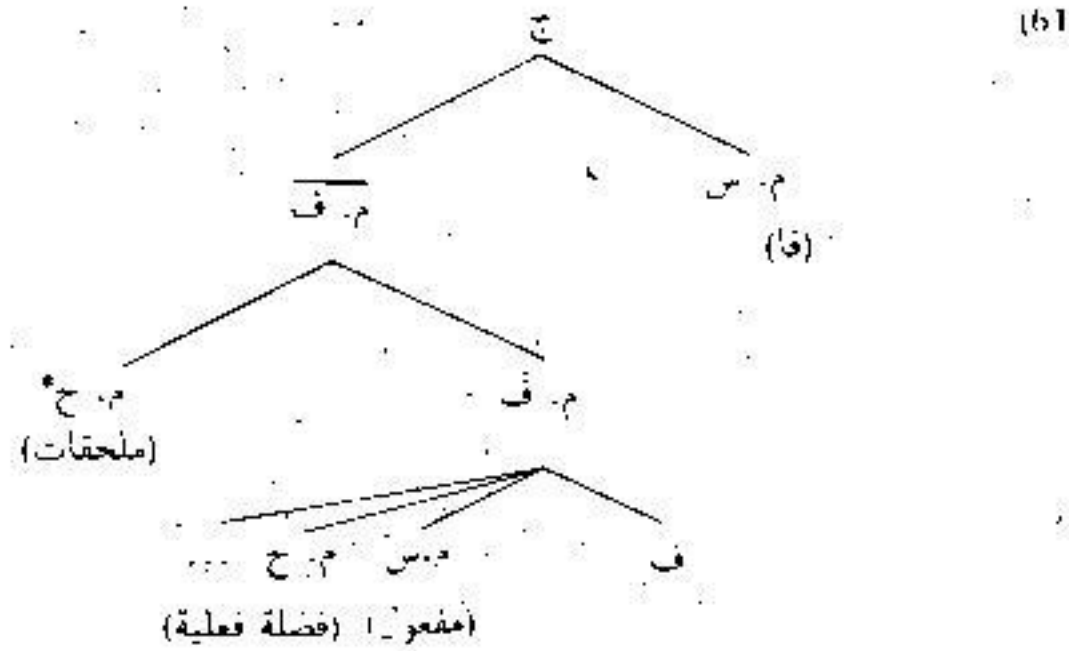
ب) أ مقترنة (coindexed) ب ب

وتتعدد تعاريف التحكم المكوني عند تشومسكي وغيره. وتقدم هنا تعريف  
رينهارت (1976) Reinhart، وهو التعريف الذي أصبح متداولاً، أو منطلقاً  
للمناقشات :

1- نقول إن م مقولة عاملية لـ ص إذا كانت م مقولة كبرى تحتوي احتواءً أدنى ص والعامل في ص  
م هي إما م. س أو ج.

(60) تتحكم أ مكونيا في ب إذا وقف ب إذا كانت أول عجرة مفرعة (branching node) تعلو أ تعلو ب، و أ لا تعلو ب.

العجرة المفرعة هي العجرة التي لها أكثر من فرع واحد. فهذا المفهوم يخلق فرقا بين الفاعل وغيره من المعمولات من جهة، ثم فرقا بين الموضوعات والملحقات. ففي التصور السائد أن الموضوعات توجد داخل المركب الفعلي، باستثناء الفاعل، والملحقات توجد خارج المركب الفعلي. فالفاعل يتحكم مكونيا في الموضوعات الفعلية وفي الملحقات، والمفعولات تتحكم مكونيا في ما يوجد داخل المركب الفعلي، كما هو مبين في الرسم التالي :



(الخط فوق م. ف يمثل مستوى أعلى من المستوى الذي يتضمن الفعل وفضلاته التي يفرع إليها في المعجم. والعلامة \* تمثل عددا غير محصور من الملحقات).

والقاعدة التي قدمنا للإستناد تفرق بين الفاعل والموضوعات الأخرى من جهة، وبين الموضوعات وغير الموضوعات كذلك. إلا أن الصياغة التي قدمنا تشترط أن يسبق الفاعل المحمول (في مستوى البنية المعجمية التي تنطبق فيها القاعدة) فاستعمال مفهوم السبق هنا، والذي لا يوجد ما يقابله في التحكم المكوني، يجعل

قاعدة ترتكز عليه أكفى من قاعدة لا تفعل ذلك، كما هو الشأن في المبادئ المقدمة أعلاه.

ولأن التحكم المكوني مفهوم شجري، فهذا يعني أن المركبات الاسمية يجب أن تختلف في خصائصها الربطية عن المركبات الحرفية، باعتبار أن م. س الذي يرد موضوعاً مباشراً للفعل يمكن أن يتحكم مكونياً في الفضلات الأخرى، وبالتالي يستطيع مراقبة ضمير النفس فيها. أما م. س، الذي يوجد داخل مركب حرفي، فلا يتحكم في موضوعات أخرى، لأن م. ح الذي يعلوه يمنع من أن يوجد في هذه العلاقة، وبالتالي لا يمكن أن يكون سابقاً لضمير النفس. إلا أن هذا غير صحيح، كما هو واضح في المثال (56 ب).

إذن التعميمات والقيود الوصفية على الانعكاس تبرز أن مفهوم السبق له دور في تقييد علائق الربط، وأن قيد الفاعلية شرط في سابق المنعكس كذلك. وقد بينا في أعمال أخرى أهمية السبق في تحديد القيود على ربط الضمير.<sup>(28)</sup>

### 3 التفاعل والعبارات البعضية

بناء التفاعل (reciprocal) يأتي كذلك في صيغة صرفية وفي بناء تركيبي، مماثلاً في ذلك بناء النفس. وللتفاعل خصائص يشترك فيها مع الانعكاس، وخصائص يختلف معها فيها. فبنية التفاعل تتضمن متغيراً مربوطاً في نفس الحمل إلى أحد المحلات، كما هو الشأن في بناء النفس. وقد اعتبر تشومسكي (1981) أن each other في الانجليزية عائداً (anaphor) من المحتمل أن يحل محل كمتغير مربوط في الصورة المنطقية. ومن نفس المنظور، يمكن تحليل جمل مثل (56)

<sup>28</sup> انظر الفاسي الفهري (1985 ج و د)، إلا أن الفاعلية التي نحتاج إليها هنا فاعلية منطقية، إلى جانب الفاعلية النحوية. وقد بينت عدة أعمال أن مفهوم الفاعلية الوارد في الإسناد أو الربط... الخ مفهوم منطقي. بينما هناك مفهوم آخر وارد في الربط النحوي. انظر وليمز (1980) ومرنتر (1984) وكيرسكي (1985) علي مبدل المثال.



و(57) كما في (58) :<sup>(29)</sup>

(56) يحب بعض الناس بعضا

(57) اقتتل الناس

(58) بالنسبة لكل س، ص، (س ≠ ص)، وس وص واحد من الناس، س يحب

ص.

فالعبارتان البعضيتان في (56) تحتلان مكان الموضوعين اللذين يحتاج إليهما الفعل. وتشارك العبارة الثانية مع الأولى إحصائيا، إذ المعنى «يحب بعض الناس بعض الناس»، ولا يمكن أن تكون البعض الثانية غير ما تبعضه الأولى. فهذا الوجه هو الذي يجعل تأويل أحد الموضوعات مربوطا إلى موضوع أعلى منه مرتبة في الوظيفة النحوية، أو يسبقه خطيا. وهذه بعض الأمثلة :

(59) قتل بعضهم بعضا

(60) قال بعضهم لبعض

(61) تحدث الناس عن بعضهم بعض

(62) أخذ بعضهم يقول لبعض...

(63) ينادي بعضنا بعض

(64) الناس يهمس بعضهم في أذان بعض

(65) كتب زيد وعمرو إلى بعضهما بعض

(66) قدموا هدايا إلى بعضهم البعض

(67) يشبه الناس بعضا بعض

(68) حسب الناس أن بعضهم يؤازر بعضا

(69) أ. أراد الناس شتم بعضهم بعضا

ب. \* أراد الناس شتم بعض بعضهم

(29) المتفصلات ليست منصورة على التراكيب البعضية، بل هناك تراكيب أخرى مثل «ضرب الواحد الآخر». ويستقيم هنا على التراكيب البعضية لأن المنصود هو المقارنة بين التركيب والصرف، وليست دراسة سببية لكل البنى التي تعيد التفاعل في اللغة العربية.



فهذه الأمثلة تبين أولاً أن العبارات البعضية قد تظهر في مكان الموضوعات؛ كما في (59)، حيث العبارة الأولى في مكان الفاعل والثانية في مكان المفعول. وقد تظهر «بدلاً» في تحليل النحاة، أي في موقع غير موقع الموضوعات، كما في (66) أو (67) مثلاً، حيث «بعض» ليست فاعلاً، وإنما هي بدل في تصورهم، والفاعل هو الضمير في «قدموا» أو «الناس» في (67). فالنحاة لا يكادون يتحدثون إلا عن البعضية البدلية، وقد أهملوا جوانب المشكل من ناحية الإحالة المشتركة، كما أهملوا جوانب أخرى دلالية وتركيبية سنتحدث عنها.<sup>(30)</sup>

وهناك عدة قيود على التراكيب البعضية التي تفيد التفاعل تختص بها ولا تشاركها إياها العبارات البعضية العادية ولا المنعكسات. فمن الواضح أن المتفاعلات البعضية تختلف عن العبارات البعضية العادية (مثل «جاء بعض الناس») بكونها تتضمن عبارتين بعضيتين على الأقل، وهناك قيود على العبارة السابقة والعبارة اللاحقة أو المربوطة يجب تحديدها. فالبعض يدخل إما على ضمير، كما في «بعضهم» في (59)، أو على المركب الاسمي العادي، كما في فاعل (56)، أو يظل «عاريًا» كما في «بعضاً» أو «لبعض» في (59) أو (60) على التوالي. وأنت تلاحظ أن واحدة من العبارتين فقط، على الأكثر، يمكن أن يكون فيها البعض متصلاً بالضمير أو الاسم، ولا يمكن أن تكون كلتاها متصلتين، إلا إذا لم يقصد التفاعل، كما في (70) :

(70) أ) ضرب بعض الناس بعض الناس

ب) ضرب بعضهم بعضهم

وهو خلاف أن تكون كلتاها عاريتين، كما في (71)، فهذه الجملة تفيد التفاعل كغيرها من الجمل :

(71) سأل بعض بعضاً

(30) للحدث عن البعضية في إطار البدلية، انظر على سبيل المثال كتاب سيويه، ج 1، ص 150 - 159. ومعلوم أن النحاة استبحوا أن تدخل الألف واللام عليها، خلافاً لما يوجد في اللغة الحالية.

وأحد القيود على توارد العبارتين هو القيد التالي :

(72) يجب أن تسبق العبارة البعضية الموصولة (خطياً) العبارة العارية.

وهذه أمثلة تزكي هذا التعميم الوصفي :

(73) أ) قال بعضهم لبعض

ب) \* قال بعض لبعضهم

ج) \* قال لبعض بعضهم

د) \* قالوا بعض لبعضهم

هـ) \* تحدث الناس إلى بعض بعضهم

أما العبارات العارية، فينطبق عليها التعميم التالي :

(74) في العبارات البعضية العارية، تسبق العبارة التي لها أعلى وظيفة العبارة التي لها وظيفة أدنى.

وهذه أمثلة :

(74) أ) قال بعض لبعض

ب) \* قال لبعض بعض

ج) تحدث الناس بعض إلى بعض

د) تحدث الناس إلى بعض بعض

هـ) ضرب بعض بعضاً

و) \* ضرب بعضاً بعض

فعلى فرض أن هذين القيدين على الرتبة في التراكيب البعضية قائمان، كيف نفرهما ؟ لنبدأ بالقيد (72)، وهو قيد على البنى التي تتضمن عبارة بعضية موصولة. نعتبر أن التراكيب البعضية فيها تسوير، وأن ما يميزها هو أن حيز السور الأول (quantifier scope) هو عينه حيز السور الموجود في العبارة الثانية (أو قل المتغير المربوط في العبارة الأولى هو عين المتغير المربوط في العبارة الثانية). والمتغير الأول معين، والمتغير الثاني مبهم. وإذا لم يكن كذلك، فإن تغيير الرتبة

ضروري، حتى يُجْعَلَ المتغير المعين سابقاً للمتغير المبهم. فالسابق (antecedent) إذن هو المتغير المعين، والعائد (anaphor) هو المتغير المبهم.<sup>(31)</sup>

أما في التراكيب البعضية العارية، فإن المركب الأول يتضمن سابقاً مبهماً، والمركب الثاني يتضمن عائداً مبهماً كذلك. وقد لا نحتاج إلى صياغة قيد على البعضية مثل القيد (74)، لأن قواعد الربط الدلالي والنحوي والتراتب الذي تنطبق فيه يمكن من ربط الفاعل أولاً، ثم المفعول، ثم المربوطات الأخرى مثل الملحقات... الخ. إلا أننا نحتاج إلى مزيد من البحث لتحديد إمكان توحيد القيد (72) و(74)، أو على الأصح استخلاصهما من مبادئ عامة للربط كقيد السبق الوظيفي (f-precedence) الذي دافعنا عنه بخصوص ربط الضائر «العادية»، والذي يوحد السبق الخطي (linear precedence) والسبق في الرتبة الأصلية (أو الوظيفية).<sup>(32)</sup>

(31) نفترض أن ضم Pro، أي الضير غير المحقق، هو المتغير الذي يقع عليه التسوير، وأن هذا الضير مراقب بالضرورة في السياق الذي تحدثه. عن خصائص ضم، انظر الغامبي الفهري (1985: أ).

(32) انظر الغامبي الفهري (1985: ج و د). فبعد أن بينا أن الربط الإحالي في اللغة العربية يحتاج إلى مفهوم السبق وأن التحكم المكوني لا يمكن من التفريق بين الجمل التالية (الجمل هنا لائحة في قراءة الاشتراك الإحالي):

أ) شكاً الولد أبوه

ب) \* شكاً أبوه الولد

ج) دخل الدار صاحبها

د) \* تحبه أم زيد

هـ) أم زيد تحبه

و) \* وجدت جازه عند زيد

ز) وجدت عند زيد جاره

ويعد أن استخلصنا أن التعميم الذي يتحكم في ربط الضائر هو التالي:

ح) سابق الضير يجب أن يسبقه إما خطياً أو في البنية الأصلية

صفاً مفهوم السبق الوظيفي كما يلي:

ط) تسبق بنية وظيفية ف بنية وظيفية ف' إذا فقط إذا كانت الصورة المعكوسة لـ ف تسبق تكوينياً الصورة المعكوسة لـ ف'.

ونسبق الصورة المعكوسة ع الصورة المعكوسة ع' تكوينياً إذا فقط إذا كان بالنسبة لكل ك، ك' (ك و ك' مكونين في البنية المكونية)، حيث ك تنتمي إلى الصورة المعكوسة ع، و ك' تنتمي إلى الصورة المعكوسة ع' ك يسبق تكوينياً ك'.

في استعمال مفهوم السبق الوظيفي المصوغ في ط يمكن تمويض التعميم ح) بالقيد التالي:

ي) الضائر لا يمكن أن تسبق وظيفياً مفسراتها.

وعلى كل، فإن القيود على المتفاعلات وميدانها ليست عينها تلك التي تنطبق على المنعكسات، خلافا لما يوحى به كلام تشومسكي (1981) و(1982)، إذ يجعل ميدان الربط في الحالتين هو المقولة الماملة، لأنه يجعل المتفاعلات والمنعكسات عوائد لها نفس الميدان الربطي. وهذا زعم لا يقوم في العربية، إذ المنعكس لا يكون، مثلا، إلا ضمن الموضوعات، كما أسلفنا، والمتفاعل قد يكون ضمن الملحقات، كما في (64). ومع ذلك، فالمتفاعل لا يسمح بأن يكون مراقبه مفصلا عنه بسلاسل غير مضبوطة، كما في الجملة التالية: (33)

(75) \* بعض الناس قادر على أن ينتقد بعضا

فهذه القيود التي تنوع لضبط المتفاعلات التركيبية لا تنطبق طبعاً على التفاعل الصرفي الذي مثلنا له في (57) بصيغة «افتعل»، ونمثل له بـ«تفاعل» هنا :

(76) تشاتم القوم

فاللاصقة [ت] في «افتعل» و«تفاعل» لها نفس الدور الذي تقوم به أساساً في الانعكاس أو المطاوعة، وهو نزع أحد الأدوار حتى لا يُحتاج إلى ربطه نحوياً. إلا أن بنية التفاعل تتصل ببنية الانعكاس (وتختلف عن بنية المطاوعة) في كون دورين دلاليين للمحمول يشتركان في نفس الإحالة.

#### 4 - خاتمة

ليس من المصادفة أن تجتمع في هذا الفصل دراسة المطاوع والمنعكس والمتفاعل. فهذه البنى لها ما يوحد بينها صرفياً، إذ تشترك في اللاصقتين [ن] و[ت]، وتركيبياً، إذ تقوم اللاصقة أساساً بنزع أحد الحدود. وهناك اتصال بين

(33) في تحديد بعض الفروق بين المنعكسات والمتفاعلات في الإنجليزية، انظر لبيو (1983) Lebeaux.

المنعكس والمتفاعل، كما بينا، من جهة أن فيهما اشتراكا إحصائيا لدورين دلاليين بالضرورة وقد بينا ما يوحد المنعكس التركيبي والمنعكس الصرفي، وما يفصلهما، وقمنا بتحليل مماثل للمتفاعلات. وقد أوضحنا أنواع المطاوعة وحللنا كل نوع منها بالنظر إلى الفعل المتعدي المقابل (أو السببي). وإذا كنا بحاجة إلى دراسات أكثر تفصيلا وتدقيقا في المادة، فإننا مع ذلك استطعنا أن نخلص إلى عدد من النتائج في كل بناء على حدة، سواء تعلق الأمر بالتعميمات الوصفية التي بدت لنا واردة في اللغة العربية، أو الجوانب النظرية التي نريد استخلاص هذه التعميمات منها.

## التعديّة ومساائل متصلة بها

### 1 - التعديّة عند النحاة

التعدي في أصل اللغة التجاوز، والمتعدي من الأفعال عند النحاة ما جاوز فاعله (أو ما يُنزل منزله) إلى غيره من المعمولات أو المحلات. فالتعدي في معناه الواسع يعني، فيما يعنيه، تعدي كل فعل إلى المفاعيل الأربعة التي اعتبروا أن كل فعل يعمل فيها، وهي المصدر وظرف المكان وظرف الزمان وال الحال<sup>(1)</sup>. ولما حصروا المتعدي في الفعل الذي «يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل»، أو في «ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيز غير الفاعل» من الأحياء الأخرى والمحلات، جعلوا الأفعال متعدية بدون سبب، كما في (1)، أو بأسباب حصروها في همزة «أفعل»، والتضعيف في فَعَّلَ، وحروف التعديّة كما في (2) و(3) :

(1) أ) ضرب زيد عمرا

ب) ظننت زيدا قائما

(2) أ) أخرجت زيدا

ب) فرّخته

(3) أ) مررت بزيد

(1) يقول ابن يعيش في هذا الصدد : ...الفعل الذي لا يتعدى الفاعل والذي يتعداه جميعا يشتركان في التعدي إلى المفاعيل الأربعة وهي المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان والحال.. انظر شرح المفصل، ج. 7، ص. 68.

ب) نزلت على عمرو  
ولم يقصروا التعدية في هذا الباب على حرف دون آخر.  
وقد صنفوا الأفعال إلى متعدية إلى مفعول، أو إلى مفعولين، أو إلى ثلاثة  
مفعولين، وجعلوا غير هذه الأفعال لازمة غير متجاوزة لشاغلها إلى محل آخر، وإن  
كانت متعدية بالمعنى الأول.

ثم ضيقوا في مجال التعدية، فحصرها المحل الذي يفتقر إليه الفعل المتعدي  
في المفعول به. وحدوا المفعول به بأنه ما وقع به الفعل، أو ما لاقى شيئاً يؤثر  
فيه،<sup>(2)</sup> و«...يحسن أن يقع في جواب بمن فعلت فيقال فعلت بفلان»<sup>(3)</sup> يقول ابن  
السراج : «واعلم أن هذا إنما قيل له مفعول به، لأنه لما قال القائل : ضرب، وقتل،  
قيل له : هذا الفعل بمن وقع ؟ فقال : بزيد أو بعمرو. فهذا إنما يكون في  
المتعدي نحو ما ذكرنا، ولا يقال فيما لا يتعدي نحو : قام، وقعد، لا يقال هذا  
القيام بمن وقع ؟ ولا هذا القعود بمن حل، إنما يقال : متى كان هذا القيام ؟  
وفي أي وقت وأين كان ؟ وفي أي موضع ؟ والمكان والزمان لا يخلو فعل منهما  
متعدياً كان أو غير متعد. فمتى وجدت فعلاً حقه أن يكون غير متعد بالصفة التي  
ذكرت لك، ووجدت العرب قد عدته، فاعلم أن ذلك أتباع في اللغة واستخفاف،  
وأن الأصل فيه أن يكون متعدياً بحرف جر، وإنما حذفوه استخفافاً نحو ما ذكرت  
لك من ذهبت الشام ودخلت البيت»<sup>(4)</sup>

ويقول المبرد في نفس الاتجاه : «فإذا قلت : ضربت زيدا، أو علمت عمراً،  
فأنت لم تفعل زيدا ولا عمراً، وإنما فعلت الضرب والكلام، فأوقعت الضرب بزيد،  
وأوصلت الكلام إلى عمرو، فزيد وعمرو مفعول بهما، لأنك فعلت، فعلاً أوقعت بهما،  
وأوصلته إليهما [...] لو قلت : هدمت الدار، وبنيت الدار، لكأنت مفعولة بمنزلة  
زيد، لأنك فعلت فعلاً أوصلته إليهما»<sup>(5)</sup>

12 أصول ابن السراج، ج. 1، ص. 169.

13 ابن يميل، ن.م.، ص. 62.

14 ن.م.، ص. 171.

15 المقتضب، ج. 4، ص. 294.



ويقول صاحب شرح المفصل : «الفعل المتعدي إنما جيء به للحديث عن الفاعل والمفعول، فهو حديث عن الفاعل بأن الفعل صدر منه، وعن المفعول بأن الفعل وقع به»<sup>(6)</sup>.

فالتعدي هنا ينحصر في العلاقة بين الفعل والمفعول الذي وقع عليه، أو وصل إليه، أو أثر فيه، ولا يدخل ضمن هذه المفعولات مفعولي «ظننت» أو المفعول الأول لـ«منح» و «أعطى»،... الخ، وإن كانت كل هذه مفاعيل بالمعنى الثاني. وهناك معنى آخر للتعدي محصور في التعدية السببية، أي تعدية الفعل بواسطة إلى فاعل صيرته مفعولاً، مثل «أذهبت زيدا» (من «ذهب زيد» وفرحته من «فرح زيد» وخرجت به من «خرج»). ولا يصلح لأداء هذا المعنى من الحروف إلا الباء. «باء التعدية هي القائمة مقام الهمزة لإيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به. نحو (فذهب بنورهم)، و (لذهب بمعهم). وقد وردت مع المتعدي الفاعل، فتصيره مفعولاً، ليشمل المتعدي واللازم»<sup>(7)</sup>.

نلاحظ، إذن، أن تصور النحاة للتعدي جاء متعدد الأبعاد ومتنوع الأهداف. فالتعدي فصل بين طبقتين من المعمولات :

أ) المعمول الذي يبنى عليه الفعل ، أو يسند إليه ، وهو الفاعل أو ما يقوم مقامه، كالمفعول الذي لم يسم فاعله. وهذا المعمول اعتبر سيويته أن الفعل لا يتعدي إليه. فلو قصرت التركيب عليه وفرغت الفعل له كان الفعل لازماً لا متعدياً. ومن أجل هذا كان كلام سيويته عن «الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول» و «المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول». وقد جعل كليهما سواء «يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له». وجدير بالذكر أنه لم يفرق بين الفعل المبني للمعلوم والفعل المبني للمجهول في تحديد التعدية وال لزوم، فالتعدية جاءت عنده بالنظر إلى «السطح»

16. ب. م. د. ج. 1، ص. 77.

الجنى الداني للمراي، ص. 37.

بتعبير حديث، ولم تكن تنصب على العمق. وتحديد لها يعتمد التركيب، ولا يعتمد ما قد ينسب من خصائص معجمية إلى الفعل. وهكذا تكون الأفعال في (4) لازمة، بينما الأفعال في (5) متعدية :

(4) أ) قَتَلَ زَيْد

ب) قَتَلَ زَيْد

(5) أ) قَتَلَ زَيْدَ عَمْرًا

ب) كَتَبَ زَيْدَ جِبَةَ

ج) جَاءَ عَمْرُو بَزِيدَ

د) جِيءَ بِزَيْدَ

وفي مقابل هذا، يتحدث سيويه عن الفاعل الذي تعداه فعله إلى مفعول، أو مفعولين، أو ثلاثة مفعولين.<sup>(8)</sup>

ب) المعمولات الأخرى، وهي التي تدخل في قياس التعدية، سواء تعلق الأمر بالمفاعيل الأربعة، أو بالمفاعيل في التعدي أو التعدية. ومقياس الفصل بين الطبقة أ) والطبقة ب) إعرابي عاملي، كما هو واضح من كلام المبرد : «اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول، أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى».<sup>(9)</sup>

ولا نكاد نجد نظيرا للتعدية بهذا المعنى في الدراسات اللسانية الحديثة، وإن كان هذا المفهوم يلتقي مع مفاهيم أخرى من بعض الوجوه.<sup>(10)</sup>

<sup>(8)</sup> الكتاب، ج، ١، ص ١١٣.

<sup>(9)</sup> ن. م.

<sup>(10)</sup> لعل الأقرب إلى هذا التصور للتعدية تصور هالينلي لها، فهي رأيه أن التعدية هي التعبير اللغوي عن الأحداث والمشاركين فيها (participants)، وظروف حدوثها نوعا، وهي أيضا التمثيل باللغة للأحداث والمشاركين فيها، والخصائص الظرفية التي ترتبط بها. إلا أن هالينلي، كما هو واضح من هذين التعريفين لا يفصل المفاعل عن باقي الوظائف، بخلاف النحاة.

ويختلف مفهوم التعدية عند النحاة عن مفهوم البنية المعنوية (thematic structure) أو البنية الموضوعية المحمولة (predicate argument structure) أو مفهوم بنية المتكافئات أو التكافؤ (valency)، فهذه المفاهيم التي نجد لها عند تشومسكي مثلا وبريسزن وطينيير Tesnière أو عند المتصنن نحو التبعيصة

والتعدي صيَّق في طبقة المفعولات، فحصرها في الفضلات المقرَّع إليها. ومعلوم أن هذه الفضلات مميزة للأفعال، بخلاف الفضلات المذكورة في التعدي، فإن الأفعال لا يختص بها بعضها عن بعض. فهذا التعدي يستوي فيه «مررت بزيد» و «ضربت زيدا» و«ظننت زيدا قائماً»، حيث اعتبروا «قائماً» مفعولاً ثانياً يتعدى إليه فعل القاعل، وهذا التعدي ليس ما نحتاج إليه أيضاً فيما نرومه من تحديد لظاهرة التمعية.<sup>(11)</sup> وأما التمعية، فنسعود إلى مناقشتها في فقرة لاحقة، وستقارنها بمفهوم التمعية الذي تبناه، والذي طبقناه في الفصول السابقة. ومفهوم التمعية الذي تبناه مخالف للتعريف السابقة جميعها، ولكنه يستفيد من بعض وجوهها.

## 2 - التمعية والبنية المجورية

التمعية، كما بينا في الفصول السابقة، هي تجاوز الفعل فعله إلى مفعول في التركيب. فبنية التمعية تتضمن محلين على الأقل، الأول فاعل والثاني مفعول، وهذه التمعية نسميها بالتمعية الأحادية (monotransitivity). وقد تتضمن ثلاثة محلات، فتكون تمعية ثنائية (ditransitivity). والمفعولات محصورة في المركبات الاسمية، ولا تتعداها إلى المركبات الوصفية أو المركبات الحرفية. فبدخل في طبقة

= (Dependency Grammar) لا تخص إلا المحلات التي ترتبط عادة بالحمل النووي، وتخرج الملحقات (adjuncts). وإضافة إلى هذا، لا تخرج هذه التحاليل للفاعل من البنية المجورية، إلا تشومسكي (194) الذي يحصر البنية المجورية التي يحتاج إليها الفعل في المعجم في الأنوار الداخلية، أي أنوار الفضلات، دون دور الفاعل.

والحقيقة أن ما يقابل التمعية بهذا المعنى هو العالمية (government) عند تشومسكي (1981). فبني تصور تشومسكي أن الفعل يعمل في كل الفضلات، باستثناء الفاعل الذي تعمل فيه المرفوعة (inflection). ومع ذلك يظل هناك اختلاف في كثير من المسائل، ومنها أن العمل مفهوم شجري عند تشومسكي، ومنها أن العمل المبني للمجهول لا يستد إصرا... الخ (التفاصيل، انظر القاسمي الفهري (1985) أ) وتشومسكي (ن. م. ٢٢).

(11) ذكر بعض النحاة أن ضابط التمعية إلى المفعول به أن يتصل بالفعل ضمير كهاء المفعولية، تعود على اسم سابق غير ظرف وغير مصدر. فلا تقول مثلاً: الفرقة قعدت، وإنما تقول قعدت فيها (وإن قلت: القعود قعدته). انظر ابن عيلى، شرح الألفية، ج 1، ص 533 وما بعدها. وذكرنا كذلك ضابطاً إمكان صياغة اسم مفعول تام من الفعل الذي يراد تعديته، بدون حرف، وهذان الضابطان ليسا بشي، لأنهم ادعوا أن «دخل» فعل لازم، ومع ذلك تقول: الدار دخلتها، والدار مدخولة، فتحتمل الضمير والبناء للمفعول. في انتقاد هذين الضابطين، انظر أيضاً عباس حسن، النحو الوافي، ج 2، ص 147.

المفعولات مفعول «ضربت زيدا» ومفعولي «أعطى زيد عمرا هدية» والمفعول الأول في «ظننت زيدا قويا»، والمفعولين الأول والثاني في «أريت زيدا الشمس قمرا»، ويخرج عنها «قويا» و «قمرا» فيما سبق (وقد اعتبرنا هذه المركبات فضلات عملية في أبحاثنا السابقة)<sup>(12)</sup> ويخرج عنها كذلك المركب الحرفي في مثل «ظننت زيدا في الدار... الخ. على أن هذه المركبات الاسمية قد تكون من المرتبة الأولى (first order nominal)، أو من مراتب أخرى.<sup>(13)</sup> والتعددية واللزوم يختلفان باختلاف المستوى الذي يحددان فيه. فهناك تعدية أصلية وتعدية بالنقل، ولزوم أصلي ولزوم بالنقل (أو تلزيم detransitivisation). فقد يكون الفعل لازما ولكنه ينقل إلى التعدي بواسطة (كخرُج وأُخرج)، وقد يكون متعديا ويُنزع أحد أدواره أو يترك فيصير لازما. وليس الحرف وسيلة لتقل الفعل من اللزوم إلى التعدي، كما أن الحرف لا يجعل الفعل متعديا بصفة ملازمة، وذلك لأن الفعل الداخل على الحرف لا يتصرف تصرف المتعدي في بناء الفعل لما لم يسم من فعل به، كما سئري. وسنحدد موقفنا من مسألة الوقوع بالمفعول وتأثره به كعنصر من عناصر تعريف التعدية. إلا أننا سنقوم أولا بتقديم نماذج عن التعدية إلى الأدوار المختلفة، محاولة منا حصر التعدية من الناحية الدلالية، قبل أن نعود إلى الحديث عن خصائصها التركيبية والصرفية والمعجمية.

فالمفعولات تحدّد ضمن طبقة المعلمات أو الأدوار الواردة في البيئة المحورية من بين الأدوار التي يمكن ربطها نحويا بالمحمول، باستثناء أعلى محل، أي المحل الذي يربط إلى الفاعل. ومعلوم أن النقل إلى التعدية أو إلى اللزوم يتم بزيادة دور دلالي أو طرحه من مجموعة الأدوار التي تربط نحويا في بنية معينة، حسب طريقة التأليف والربط التي تمليها خصائص المدخل.

(12) انظر الفاسي الفهري (1982) و(1985 أ).

(13) الأسماء من المرتبة الأولى تدل على الكيانات المادية الحية. انظر لاينز (1977) Lyons وكذلك أسفله.

وما نقوله هنا عن الأفعال ينطبق بنفس الكيفية على المصدر والمشتقات.<sup>(14)</sup> وهدفنا أن نحدد أولا البنى المحورية للأفعال أو المشتقات الواردة في اللغة العربية وأن نستخلص منها ما يمكن استخلاصه من ضوابط للوحدات المعجمية العربية (الممكنة)، وما يمكن استخلاصه بالنسبة لبنى المفردات في أية لغة من اللغات.

## 2. 1. التعددي إلى المكان

أسلفنا أن المكان أسفل دور في سلمية الأدوار التي دافعنا عنها. وعليه، فهو يرد ضمن الحمل النووي لبعض الأفعال، فيكون مفعولا أو فاعلا بحسب عدد الأدوار المعبر عنها. فمن أمثلة المكان الذي يتعدى إليه الفعل فيرد مفعولا ما يلي :

(6) أ) بلغت الدار

ب) صعدت المنبر

ج) نزلت الوادي

د) سكنت الحى

هـ) سلكت الطريق

فهذه الأفعال مما يتعدى إلى المكان. وزعم سيبويه أن المكان من المعمولات التي يتعدى إليها كل فعل، وخرّج التعددية في «دخل» مثلا على المعنى الأول، لأن الفعل يتعدى إلى ما كان... اسما للمكان أو إلى المكان، لأنه إذا قال ذهب أو قعد، فقد علم أن للحدث مكانا [...] قال بعضهم ذهب الشام، يشبهه بالمبهم، إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب. وهذا شاذ [...] ومثل ذهب الشام : دخل البيت...»<sup>(15)</sup>

(14) لا نجد النحاة يشعشعون من تعددية المشتقات أو المصدر، وإن تحدثوا عن عملها، وهذان المفهومان، وإن انفصلا، إلا أنهما يطلان مختلفين.

(15) الكتاب، ج. 1، ص. 36.

وذهب ابن السراج في الأصول مذهب سيبويه إذ يقول : «وقد اختلف النحويون في «دخلت البيت» هل هو متعد أو غير متعد، وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف في كثير من المواضع. وهو عندي غير متعد...» واستدل لذلك بأن مثله وخلافه غير متعديين : «ودخلت مثل غرت إذا أتيت الغور. فإن وجب أن يكون دخلت متعديا وجب أن يتعدى غرت. ودليل آخر، أنك لا ترى فعلا من الأفعال يكون متعديا إلا كان مضاده متعديا، وإن كان غير متعد كان مضاده غير متعد، فمن ذلك : تحرك وسكن، فتحرك غير متعد، وسكن غير متعد، وأبيض وأسود كلاهما غير متعد، وخرج ضد دخل، وخرج غير متعد فواجب أن يكون دخل غير متعد...»<sup>(16)</sup>

ودليل النظر أو المثل غير قائم. ألا ترى أن «بلغ المكان» و «وصل إليه» بمعنى واحد، إلا أن «بلغ» تتعدى إلى مفعول بينما «وصل» لا تتعدى إلا بالحرف، وقد تأتي «وصل» بدون فضلة، وليس الأمر كذلك في «بلغ». تقول :

(7) وصلت

ولا تقول :

(8) \* بلغت

وتقول : نزع الشيء من الرجل وانتزعه منه، وسلبه منه واستلبه منه بمعنى. إلا أن «سلب» تتعدى إلى مفعولين، وكذلك «استلب»، ولا تتعدى «نزع» وانتزع إلى الثاني بغير حرف :

(9) أ) سلبه ماله

ب) سلب ماله منه

ج) \* نزعه ماله

د) نزع ماله منه

فحجة المثل، وإن بدت محتملة وذكية، إلا أنها مخالفة للمعطيات.



ويجري على حجة الضد أو الخلاف أو النقيض ما جرى على حجة المثل.  
«فمنحت الرجل الكتاب» ضد «أخذته منه»، ومع ذلك فإن «أخذ» لا تتعدى إلى  
الثاني بغير حرف. و «باع» ضد «اشتري»، و «باع» تتعدى إلى مفعولين، وليس  
الأمر كذلك في «اشتري»:

(10) أ) بعته الكتاب

ب) اشتريت الكتاب منه

ج) \* اشتريته الكتاب

وقد استبعد سيوييه وابن السراج وآخرون أن يكون المكان مفعولا به بحجة أن  
المكان لا يخلو منه أي فعل، متعديا كان أو غير متعد، ولذلك خرجوا «دخلت  
البيت» على الاتساع والاستخفاف، وسووا بينه وبين «ذهبت الشام». والواقع أن  
«ذهب» لم ترد إلا بالحرف، فيما نعلم، وأن حكم «ذهبت» غير حكم «بلغ» و«نزل»...  
الخ.

وقد خالف سيوييه والجماعة في ذلك أبو الحسن الأخفش وعمر الجرمي وأبو  
العباس المبرد، فاحتجوا باطراد التعدي فيه بغير حرف، حتى لم يقبح ذلك في  
الكلام، ولم يقصر على ضرورة<sup>(17)</sup>. ولهذا جاء تصرفهم في دخلت تصرف المتعدي  
لقوة الحذف وكثرة استعماله بغير حرف، فقالوا في ما لم يسم فاعله «دخلت داره»  
كما قالوا «ضربت جاريته»، وقالوا «أدخل القبر زيدا» كما قالوا «أعطي درهم  
زيدا»، أقاموا المكان المفعول مقام الفاعل،<sup>(18)</sup> وتركوا المفعول الأول.

ومن الحجج عندهم على أن «دخل» من قبيل الأفعال اللازمة، ولا يتعدى إلا  
بحرف، أن مصدره يأتي على «فُعول»، و «فُعول» في الغالب إنما يأتي من اللازم  
نحو القعود والجلوس.<sup>(19)</sup> وهذه ليست بحجة، لأن الفعل قد يكون لازما وينقل إلى  
متعد، ومع هذا يحتفظ بمصدره.

(17) المقتضب، ج. 1، ص. 60.

(18) ن. م. ص. 59.

(19) شرح المفصل، ج. 7، ص. 63.

أضف إلى هذا أن من الأفعال ما تعدى إلى المكان أصلا مثل «ركب»، ولا نعلم أحدا شكك في تعديه في جمل مثل (15)، مع أن المصدر منه «فَعول» :

(11) أ) ركب الدابة

ب) ركب السفينة

ج) ركب (وارتكب) الذنب

وكل هذه أمكنة. ونظير «ركب» «علا» في قولنا «علا فلان الجبل» و «علا به» تدخل عليه باء التعدية، ومصدره العلو. ونظير «صعد الجبل» (وصعد إليه) «رقي الجبل» (ورقي إليه وفيه)، وغير هذا كثير.

وعلى كل، فالمكان، في تصورنا، يكون مفعولا، كما هو الشأن في الأمثلة التي أوردنا، وإن كان الفعل غير واقع به. وقد يكون المكان منزوعا في الأصل، كما في الأمثلة التالية :

(12) أ) نزلت إلى الوادي

ب) صعدت إلى المنبر

ج) سكنت في الدار

د) سلكت في الطريق

فالبنية المحورية للتركيب (6ج) مثلا هي (13أ)، وبنية (12أ) هي (13ب). ويمكن توحيد بنية الفعل التركيبية في (14) :

(13) أ) ] > «نزل» مكان < محور ]

ب) ] > «نزل» ^ مكان < محور ]

(14) ] > «نزل» ( ^ ) مكان < محور ]

وقد يرد المكان فاعلا لما لم يسم من فعل به، مما يدل على أنه مفعول، وليس منقولا إلى ذلك ينزع الحرف. وقد يكون المكان فاعلا إذا نبزعت الأدوار

التي تعلوه في السلمية، وتمت «ترقيته»، كما في بعض تراكييب المطاوعة :

(15) أ) أثر الكلام في زيد

ب) تأثر زيد بالكلام

فالبنية المحورية للجملة الأولى تتضمن علة مربوطة إلى وظيفة الفاعل، ومكانا منزوعا مربوطا إلى الحمل بالحرف. أما الجملة الثانية، فالفاعل فيها هو المكان، والمنفذ منزوع بالحرف. ويوضح هذا البنيتان التاليتان :

(16) أ) [ > ف ^ مكان < علة ]

ب) [ > ف ^ مكان < ^ علة ]

ولأن المكان أسفل الأدوار، فلا يمكن أن يصير فاعلا إلا إذا كانت جميع الأدوار الأخرى منزوعة. وعليه، لا يمكن أن يتبعه دور مفعول. وقد يبدو أن في معطيات العربية ما يخالف هذا، ويشكك في السلمية المقترحة، كما في المثال التالي :

(17) اشتعل الرأس شيبا

ف«الرأس» هنا مكان والمنصوب محور، والتقدير : اشتعل الشيب في الرأس، إلا أن المكان فاعل، والمحور منزوع.

وقد توصل الخليل إلى تحليل يلتقي في جوهره مع هذا التحليل، حين تحدث عن «النصب الذي فاعله مفعول ومفعوله فاعل»، وخرج عليه «وقد بلغني الكبير»، حيث اعتبر أن الحدثان للمخلوق لا للكبر. وخرج عليه كذلك الآية «واشتعل الرأس شيبا» (الآية الرابعة من سورة مريم). وعتدي أن «الياء في «بلغني» هدف، و «الكبر» محور، كما أن «الرأس» مكان و«الشيب» محور. فوجب أن يكون الهدف هنا منزوعا بالنصب، وكذلك المحور منزوع.

## 2. 2. التعدي إلى المحور

المحور هو الدور الذي يكون موضع حركة، حسية كانت أو مجردة. وقد يكون المحور مربوطا بالحمل، فيكون فاعلا أو مفعولا، كما في الأمثلة التالية :

(18) أ) بلغ السيل الزبي

ب) ذهب الرجل إلى فاس

(19) أ) أخذت الكتاب

ب) تزوج امرأة خبيثة

ج) أعطيت زيدا الثوب

د) كسوت زيدا الثوب

هـ) أبلغته الخبر

فالسيل محور، ولا دور يعلوه، والزبي مكان، والرجل في (18 ب) محور، كما أن الثوب في (19 ج) و (19 د) محور، والمرأة والخبر في (19 ب) و (19 هـ) كذلك.

وقد ذكر القدماء أن باء التعدية تقوم مقام همزة «أفعل» في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به (في المعنى)، على غرار ما ورد من تعدية بحرف الباء في آيتين من سورة البقرة (17 و 20): «ذهب الله بنورهم» و «لذهب سمعهم». وهو نظير «أذهب الله نورهم» و «أذهب سمعهم». فالله منفذ في الحالتين، والنور والسمع محور في الحالتين (إذ هو فاعل الذهاب في المعنى). إلا أن المحور منزوع بالباء في الحالة الأولى، ومربوط إلى الحمل نحويًا في الحالة الثانية، إذ هو مفعول منصوب. ويمكن التمثيل لكل من «ذهب بنورهم» و «أذهب نورهم» بالبنيتين المحورييتين التاليتين :

(20) أ) 1 > «ذهب» محور < منفذ 1

ب) 1 > «ذهب» محور < منفذ 1

وهناك مألة تتصل بالفرق بين التعدية بالهمزة والتعدية بالباء لابد من الإشارة إليها. فقد ذكر ابن الحاجب أن «الذي يغير الباء معتاد يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لأن الباء المعدية عنده بمعنى مع. وقال سيبويه «الباء في مثله كالهزة والتضعيف فمعنى ذهبت به أذهيته يجوز فيه المصاحبة

وضدها. فقولته تعالى «لذهب بسهمهم» الباء فيه عند المبرد للتأكيد كأن الله سبحانه ذهب معه»<sup>(20)</sup> وفي هذا الصدد أيضا يقول صاحب الجنى الداني : «مذهب الجمهور أن باء التعديّة [بمعنى همزة التعديّة] لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول [وذهب المبرد والسهيلي إلى أن باء التعديّة تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول] في الفعل، بخلاف الهمزة. قال السهيلي : إذا قلت : قعدت به، فلا بد من مشاركة، ولو باليد. وردّ عليهما بقوله تعالى : «ذهب الله بنورهم»، لأن الله تعالى لا يوصف بالذهاب مع النور»<sup>(21)</sup>.

وعندي أن المرادي على حق حين يقرر بأن الآية لا تحتل تأويل المصاحبة، وأن باء التعديّة لا تحتل معنى المصاحبة، وهي الباء التي تدخل على المحور في تصورنا، فيكون تمثيل البنية المحورية كما ورد في (20 أ)، حيث الفاعل منفذ (ولا يمكن أن يكون محورا، أي مشاركا في الحركة) والمحور منزع. أما باء المصاحبة، فلها بنية محورية مغايرة، وذلك في مثل قوله تعالى في سورة النساء (الآية 170) : «وقد جاءكم الرسول بالحق» وهي لا تحتل قراءة «أجاءكم الحق» بل القراءة فيها «جاءكم مع الحق». وهنا يمكن أن يكون «الرسول» محورا، ومصاحبه منزوعا بالباء.

إذن نزع المحور يتم بالباء. ونظيره : «تزوج بامرأة خبيثة»، تنزعه من «تزوج امرأة»، و«احتفظ بالشيء» من «احتفظ الشيء»، بينما لا نزع في «حفظ الشيء»، لا تقول : «حفظ بالشيء». ومثله : «خرج به» و«أخرجه»، و«شبهه إياه» و«شبهه به»، و«جاء به» و«أجاءه» (وهو قليل).

والنزع في «ذهب به» و«جاء به» ملازم أو أصلي في هذه التراكيب، لأن المحلات المربوطة إلى الفعل نحويا محدودة في محل واحد. أما الآخر، فمربوط إلى الحمل بواسطة الحرف، وهو خلاف النزع بالإنزال الذي نجده في مثل : أعجبه

(20) شرح الكافية للاسترايازي، ج. 2، ص. 274.

(21) الجنى الداني، ص. 38.

موقفك، وأعجب بموقفك، تنزع فيه العلة بالباء بعد أن لم تكن كذلك حين بنيت الفعل لما لم يسم من فعل به. ومن المحاور المنزوعة بالإنزال أيضا قولهم : شوهه وشوه به.<sup>(22)</sup>

فهذه الأزواج والمتناوبات قد لا تتغير فيها البنية المحورية بصفة تذكر، وقد يختلف فيها الفعل المتعدي بالحرف عن المتعدي بدوته (في مثل : سمع الخبر، وسمع بالخبر، وأخذت يده، وأخذت بيده...) وقد يتغير المعنى نحو التخصيص أو التعليم... الخ.

وذكر النحاة أن الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين يجوز فيه الاختصار على المفعول الأول، لأن الفائدة واقعة به، ولأنه الفاعل في المعنى. تقول : أعطيت زيدا، ولا تذكر ما أعطيته، ويكون كلاما تاما مفيدا، وأضربت زيدا، ولا تقول من أضربته إياه.<sup>(23)</sup> إلا أننا لا نستطيع نزع المحور (أو الضحية) في كل هذه النماذج. فنحن نستطيع في «أضربت زيدا» و «أقملت عمرا» و «ألبست الرجل» و «كسوت عمرا»، ولا نستطيع في «أعطيت زيدا» ولا «منحت زيدا» (بتأويل «زيد» هدفا أو مستفيدا). ونؤول هذه الجمل على نزع المحور بالترك. فالأفعال المتعدية أصلا أو بالحمل (نقلا أو بدون نقل) تختلف بالنظر إلى الدور الدلالي للمفعول المنزوع. ونكتفي هنا بتقديم أمثلة، في انتظار بحث مفصل في الموضوع قد يجعل هذا الاختلاف نسيا أو اطراديا :

(أ) أبعث الفرس	(الفرس محور)
(ب) أعطيت زيدا	(زيد محور)
(ج) أشريت زيدا	(زيد محور)
(ج) أشربت زيدا	(زيد مصدر أو متفد)
(د) أقملت زيدا	(زيد مصدر أو متفد)

1. قد يطرأ تغير على الدلالة، ولكنه لا يهمنا هنا.

2. أصول ابن السراج، ج. 1، ص. 175.



(هـ) أكرهت زيدا	(زيد ضحية أو محور)
(و) أضربت زيدا	(زيد مصدر أو منفذ)
(ز) ألبست زيدا	(زيد هدف)
(ح) ألبست الثوب	(الثوب محور)

## 2. 3. التعددية إلى الأداة

الأداة (أو الآلة كما يسميها القدماء) ترد في موقع الفاعل سواء اقتصرَت عليها أو عدت الفعل إلى غيرها :

(22) أ) كتب القلم (الرسالة)

ب) قطع السكين (اللحم)

ج) فتح المفتاح (الباب)

فالمفعول هنا محور أو ضحية، وهي أدوار تسفل دور الأداة في السلمية، وقد تأتي الأداة منزوعة فيرتقي المحور إلى دور الفاعل، كما في المثال (23 أ)، وقد ترد مع المنفذ منزوعة أيضا :

(23) أ) انفتح الباب بالمفتاح

ب) فتحت الباب بالمفتاح

وقد زعم بعض اللغويين أن الأصل في الأداة أن تكون منزوعة، والمقصود هنا النزاع بأشكاله المختلفة، بما في ذلك الظهور في أرباض الحمل مربوطة بالحرف. وأساس هذا الكلام تصنيف الأدوار إلى أدوار «مشاركة» (participant roles) وأدوار «ظرفية» (circumstantial roles). فالأدوار الأولى مثل «المنفذ» و «الضحية» أو «المحور» تُكوِّن نواة الحمل، أو هي أدوار نووية (nuclear roles) بينما الثانية مثل المكان والأداة والزمن الخ... أدوار رُضيّة (peripheral) أو ملحقة (adjuncts)...

الخ.<sup>(24)</sup> وهذا التصنيف، وإن كان محتملا حدسيا، إلا أنه غير مبرر نظريا. بل إن المعطيات، كما بينا، تفصل الأداة عن المكان وعن الأدوار الربضية الأخرى. وقد ترد الآلة مفعولا مع أفعال محدودة كما في الأمثلة التالية :

(24) أ) استعمل الحجة لإقناعه

ب) وظفوا القنابل المسيلة للدموع أثناء الاستعراض

وقد يتوهم أن في الأمثلة التالية أداة مجردة ترد مفعولا ثانيا :

(25) أ) دعوته زيدا

ب) سميته زيدا

ج) كنيته زيدا

وقد ترد هذه المفعولات منزوعة بالباء في أمثلة موازية، كما هو الشأن بالنسبة للأداة :

(26) أ) دعوته بزيد

ب) سميته بزيد

ج) كنيته بزيد

ولو كان الأمر كذلك لكان إسناد الوظائف للأدوار الدلالية خارقا لسلمية الأدوار، لأن هذه الحمول فيها ثلاثة أدوار هي : المنفذ والمحور والأداة، ومعلوم أن الأداة قبل المحور، فوجب أن تكون مفعولا أولا والمحور مفعولا ثانيا، لا العكس. إلا أن هناك ما يشكك في أن «زيدا» هنا مفعول (حتى ولو اعتبر أداة مجردة)، والأولى أن يعتبر فضلة حملية (predicate complement)، فأنت لا تبني عليه الفعل الذي لم يسم من فعل به :

27 أ) كني الرجل زيدا

ب) \* كني زيد الرجل

(24) انظر في هذا الصدد فيلمور (1968)، وهاليداي (1970)، وفولي وفان قبلن (1984) و(1985) ... الخ.

وهذا يوحى بأن «زيداً» هنا منزوع (بالنصب في قراءة الأداة)، أو فضلة حمليّة في قراءة أخرى (لا يختلف عن «زيد» في «ظننت عمراً زيداً» حيث «زيد» هذا لا يمكن أن يبنى لما لم يسم من فعل به). وقد ذهب النحاة مذهباً مماثلاً لما ذهبنا إليه في تخريج هذه الأمثلة. يقول ابن السراج : «واعلم أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ، وحقه أن يتعدى إلى الثاني بحرف، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه. فيجوز فيه الوجهان في الكلام. فمن ذلك قوله تعالى : «واختار موسى قومه سبعين رجلاً»، وسميته زيداً، وكنيت زيداً أباً عبد الله». ألا ترى أنك تقول : اخترت من الرجال، وسميته بزید، وكنيته بأبي عبد الله». ويضيف ابن السراج أن «ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدى الفعل، إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعاً عنهم».<sup>(25)</sup>

ومن الأزواج التي قد يتوهم أن الأداة فيها مفعولة ومنزوعة بالباء الزوج التالي :

(28) أ) لعب الكرة

ب) لعب بالكرة

إلا أن «الكرة» في الأول محور، وفي الثاني أداة آلة.

ونشير أخيراً إلى أن هناك علاقة بين المنفذ والعلّة والأداة من جهة أن كل هذه الأدوار قد تعتبر «سبباً» بالمعنى الواسع لإيصال الفعل إلى المحور. ولذلك التيسر التأويل أحياناً بين العلة، أي المنفذ المجرد، والأداة، في أمثلة متعددة :

(29) أ) قتل السم زيدا

ب) قتل المدس زيدا

ج) أكرهني الخمر زيدا

ومع هذا، فإن الالتباس يرتفع في السياقات التي نحتاج فيها إلى التفريق بين هذه الأدوار الثلاثة. ومن المفيد أن السلمية تساعدنا على رفع هذا الالتباس، كما تقدم في فصل البناء للمجهول.

## 2. 4. التعدي إلى الهدف

يتعدى الفعل إلى الهدف على الحقيقة، وإلى الهدف المجرد، ويدخل ضمنه المعاني (experiencer) والمستفيد (beneficiary) وما سماه بعضهم بالمستلقي (recipient). وهذه بعض الأمثلة :

(30) أ) كسوته الجبة

ب) باعه الثوب

ج) منحه مهلة

د) أبحته السر

هـ) شكرته على صنيعه

فهذه التراكيب يتوسط فيها الهدف مفعولا أولا، مسبوقا بفاعل منفذ (أو مصدر)، ومتبوعا بمحور. قالهات هنا كلها أهداف، وهي أهداف منها ما قد يكون في أصل التعدية مفعولا (كما في «باع» و«شكر»)، ومنها ما هو منقول إلى المفعولية بعد أن كان فاعلا في الأصل، كما في «كسا» و«أباح». فقد أورد صاحب اللسان أن كسوت فلانا : ألبسته ثيابا فاكتسى، وكُبي. وعن ابن جني : كُبي فلان ثوبا وكسوته ثوبا، فإنه وإن لم يتقل بالهمزة فإنه تقل بالمشال. ويقال : باح السر إذا ظهر، فهو محور، وباح به وباح السر وأباحه : أظهره، تعديه بالباء أو إلى المفعول، فيكون فاعله منفذا ومفعوله محورا. وأباحه السر، وأباحه له، حين تعديه إلى المفعول الأول (أو المستفيد) بالنصب أو بالحرف.

وواضح أن نزع الهدف يكون باللام، سواء نزعته في المتعدي الثلاثي، أو في الجمل، تقول :

(31) أ) بعت الكتاب لزيد

ب) شكرت له (صنيعه)

ج) منحت مهلة لزيد

وقد يجئ نزع الهدف بالنصب، كما في الجملة التالية :

(32) بلغ الخبر زيدا

وذكر النحاة أن المفعول الثاني في «أعطى» و«كسا» قد يرد فاعلاً لما لم يسم فاعله، وإن ورد معه المفعول الأول. يقول المبرد في هذا الصدد : «وقد يجوز أن تقول : أعطيت زيدا درهماً، وكسيت زيدا ثوباً، لما كان الدرهم والثوب مفعولين كزيد جاز أن تقيمهما مقام الفاعل، وتنصب زيدا لأنه مفعول. فهذا مجاز والأول الوجه [أي أعطيت زيد درهماً وكسيت زيدا ثوباً]، ومن قال هذا قال : أدخل القبر زيدا، وألبست الجبة أخاك»<sup>(26)</sup>.

فهذه أمثلة مضادة للسلمية التي اقترحنا من جهة أن المحور يتأول فاعلاً، فإن أولت الهدف مفعولاً خرقت السلمية، ومن هنا كانت جودة الوجه الأول الذي ذكره المبرد وغيره من النحاة. إلا أن هناك احتمالاً ثانياً يجعل الوجه الثاني مباحاً (في إحدى اللغات على الأقل) وهو أن الهدف منزوع بالنصب، كما هو الشأن في (32). ويؤكد المبرد في مواضع أخرى أن ما أمنيته النزع بالنصب قد يصدق على بنى متعددة، ضمنها البنى التي تتضمن مصدراً. ومعلوم أن «أخاك» هدف منزوع في «ألبست الجبة أخاك»، كما أن «زيداً» محور منزوع في قوله «أدخل القبر زيدا»، لأن «القبر» مكان، وقد أسلفنا أن الفاعل لا يكون مكاناً إلا إذا نزع جميع الأدوار.<sup>(27)</sup>

١. المقتضب، ج. 4، ص. 51.

٢. 12. ص. 58 وما بعدها.

## 2. 5. التعدي إلى المصدر

والمصدر قد يرد مفعولا منصوبا، ويرد منزوعا بالحرف «من»، كما في الأمثلة التالية :

(33) أ) سلبه دينه

ب) سلب منه دينه

(34) أ) شكوته

ب) شكوت منه

(35) أ) فزعه

ب) فزع منه

ومن الأفعال ما لا يرد فيها المصدر إلا منزوعا كما في التراكيب التالية :

(36) أ) اشتريت منه الكتاب

ب) \* اشتريته الكتاب

ج) انتزعت منه الاعتراف

د) \* انتزعته الاعتراف

فهذه التراكيب يوجد فيها المصدر فضلة لوجود منفذ عمدة يسند إليه دور الفاعل. وقد يرد المصدر فاعلا، حين لا يكون هناك منفذ، أو حين يكون الفاعل في نفس الوقت متفذا ومصدرا :

(37) أ) بعته الثوب

ب) أمرني ربي بهذا

قالفاعل في كلتي الحالتين منفذ، وهو مصدر في نفس الوقت. ويتضح ذلك عندما يُنزع، فنزعه بمن، كما أن نزع المصدر المفعول بمن<sup>(2B)</sup> :

(38) أمر بهذا من ربه

(2B) في اللسان : باع الشيء وباع منه وباع له، أي أن النزع يكون للمصدر كما يكون للمهدف (أو المستفيد) في «باع». وما نظن أن هذا النزع مستعمل في العربية الحالية.



وقد يكون المصدر من بين الملحقات التي لا ترتبط بالحمل النووي، فيقع إجماعه في الحمل وترقيته ليصير فاعلا :

(39) أ) أخاف منه

ب) ضحكت منه

ج) قلقت من كلامك

د) تعبت من العمل

هـ) عجبت من تفوقه

(40) أ) أخافني

ب) أضحكني

ج) أقلقني كلامك

د) أتعبني العمل

هـ) أعجبتني تفوقك

ففي كل هذه الحالات، يتحول المعاني إلى مفعول، والمصدر الرضي إلى مصدر نووي فاعل.

## 2. 6. التعددي إلى المنفذ

أسلفنا أن المنفذ والعلّة (وما يسميه هاليداي القوة force) كلها تمظهرات لدور كبير واحد (macro-role) هو المنفذ. لذلك سنعالجها كلها ضمن الحديث عن المنفذ، وهو نظير ما فعلنا في الحديث عن الهدف، أو عن المحور. وبدهي أن هذا الدور أعلى دور في السلمية، لذلك لا يمكن أن يكون مفعولا في بنية متعددة أصلا. وإنما يكون مفعولا في بنية منقولة، أو يكون منزوعا. ونزع العلّة بحرف الباء، وكذلك نزع المنفذ قد يكون بالياء، وهذه بعض الأمثلة :

(41) أ) أثر فيه أبوه

ب) تأثر بأبيه

(42) أ) أعجبني كلامك

ب) أعجبت بكلامك

(43) أ) فاجأني موقفه

ب) فاجأني بموقفه

ج) فوجئت بموقفه

(44) أ) عوضه أخوه

ب) عوّض بأخيه

وقد تختلط هذه الباء العلية أو السببية بباء الألة أو الأداة. إلا أنهما وإن تجانستا تركيباً ولفظاً، فهما مختلفتان دلالة.

وينزع المنفذ أيضاً بمن، وذلك إذا كان التركيب يقبل قراءة «مصدرية»، كما في الأمثلة التالية :

(45) أ) أمرت منه أن أقوم بهذا

ب) أرسل مبعوث من الملك (أرسل الملك مبعوثاً)

ج) «أتبع ما أوحى إليك من ربك» (أوحى ربك إليك)

د) «وما أوتي النبيون من ربهم» (أتى النبيين ربهم)

وينزع أيضاً المنفذ الذي يدمج في البنى الجعلية، ويستعمل حرف اللام على غرار النزح بالحرف مع الهدف (المتفيد):

(46) أ) بعث الكتاب لزيد

ب) ألبست الجبة لزيد

ج) أبعت الفرس لزيد

د) أضربت زيدا لعمره

وهذا يبين مرة أخرى أن الربط يتم وكأننا بصدد بنية حملية واحدة. ونظير إنزال المنفذ هنا إنزال المعاني الذي في فعل، أو غيره من الأدوار التي تكون فاعلة مع التفاعل المدمج، بما في ذلك دور المنفذ :

(47) أ) كَرِهْتُ زيدا الخيانة

ب) كرهت الخيانة لزيد

ج) علمت زيدا الحساب

د) علمت الحساب لزيد

هـ) جوله المدينة

و) جولة المدينة لزيد

ز) أكلته الخبز

ع) أكلت الخبز لزيد

فالمنفذات تنزع إذن بحروف مختلفة هي الباء ومن واللام. ويتحدد نوع الحرف بحسب معاني التركيب والأدوار «الثانوية» التي يحملها المنفذ. وهناك منفذات قد تعتبر مصادر، ومع ذلك فنزعا بمن غير متداول :

(48) أ) ضرب زيد عمرا

ب) ؟ ضرب عمرو من زيد

ج) شتم زيد عمرا

د) ؟ شتم عمرو من زيد

ففي هذه الحالات يحسن النزاع بالترك (أي «ضرب عمرو» و «شتم عمرو») وهذا يدل على أن تخريج هذه البنى على المصدرية ليس له ما يبرره بالنظر إلى خصائص الربط في اللغة.

### 3. التعديّة والسببية

قدمنا في الفقرات السابقة نماذج لتعديّة الأفعال، ولوسائل ربط المحلات إلى حملها، أو نزعا أو تركها. وقبل أن نعود للزيادة في تحليل هذه العمليات بتفصيل، نريد أن نتحدث هنا عن نوع خاص من التعديّة، ويتعلق الأمر بما دعي

في النحو الغربي بالسببية (causativity)،<sup>(29)</sup> وسندعوه بالجعلية، نسبة إلى الجعل، ويتبين السرفي هذه التسمية خلال التحليل.

كل وضع جعلي أو سببي يقتضي دلاليا وجود جاعل أو مسبب (causer) وجعل أو سبب (cause)، أي ما يقوم به المسبب أو الجاعل، ومسبب أو أثر (effect)، وهو الوضع الناتج عما قام به المسبب، ففي جمل مثل (49) :

(49) أ) جعل زيد عمرا يخرج

ب) جعل زيد عمرا يأكل بلهفة

ج) أخرج زيد عمرا

د) فرحت زيدا

يكون الجاعل هو «زيد»، والجعل هو الإخراج أو الإيكال أو التفريح، والأثر هو الخروج أو الأكل أو الفرح. وهناك عدة وسائل تستعملها اللغة للدلالة على الجعل بهذا التحديد، ضمنها الوسائل «التأويلية»، أي إن الجعل يفهم من تأويل الجملة بجميع مكوناتها، وليس فقط من بنية المحمول، كما في الجمل التالية :

(50) أ) كان زيد السبب في خروج عمرو

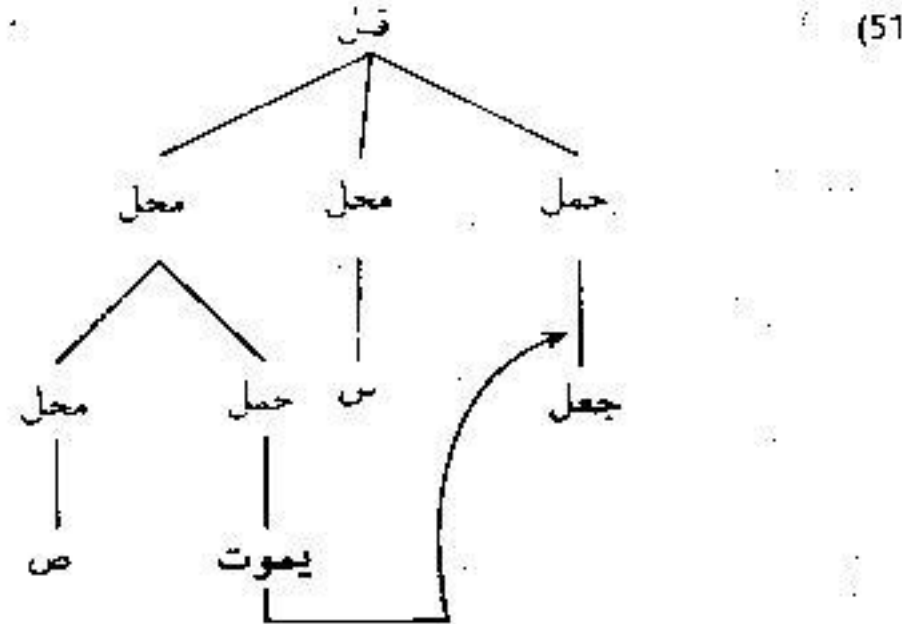
ب) كان عدد من المتمردين وراء اختفاء القائد

وما يهمنا في هذه الدراسة هو الجعل الذي يعبر عنه بمحمول مركب من محمولين، أحدهما للجعل وفاعله، والآخر للأثر وفاعله، ولا تقوم دلالة الجعل إلا بتركيب المحمولين في محمول معقد واحد. فهذا الجعل قد يكون تركيبيا (syntactic)، كما في (49 أ)، فيكون المركب الجعلي معبرا عنه بواسطة محمولين مستقل واحدما عن الآخر في التركيب، وقد يكون صرفيا، فيتم بواسطة زيادة صرفية كالهزمة أو التضعيف في (49 ج) و (49 د)، وكذلك عن طريق الحركة كما في «حزن زيد» و «حزنت زيدا». فهذه اللاصقة الصرفية (affix) تقوم بدور المحمول

(29) نرددها في ترجمة cause بعلة أو سبب. ولكننا فصلنا «سبب» أخيرا لأنه هو المقصود في المعنى، ولأن هذا الجذر انفصل باختيار مقياس النسبة الاشتقاقية الذي دافعنا عنه في القاموس الغيري (1985 أ). انظر:

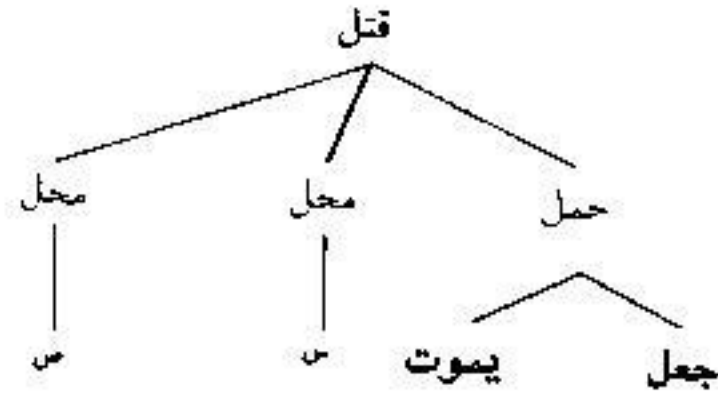
الرئيسي للجعل، كما سترى، بينما يحتفظ الفعل الذي تزداد عليه بدور المحمول المدمج الذي يمثل المفعول<sup>(30)</sup>. ثم إن هناك أفعالا مجردة مثل «قتل» التي اعتبرها النحو الغربي سببية، أي جعلية بتعبيرنا، ولجأ لإثبات هذا التحليل إلى التفكير المعجمي (lexical decomposition)، أي تحليل الوحدة المعجمية إلى عناصر صغرى مثل الأدوال أو المحمول المجردة التي هي جزء من عناصر البنية التصورية، ولا توجد كوحدات معجمية مستقلة بلفظها ودلالاتها. فحللوا kill، مثلا، إلى CAUSE-TO-DIE، أي جعل - يموت، فهذا المحمول المركب يمكن التوصل إليه انطلاقا من بنية تصورية هي:

(جعل س (يموت س))، ثم يقع تصعيد الحمل المدمج (predicate raising)، كما هو ممثل في الشجرة (51)، على أساس أن المحمولين «يَمُتَّجَتَان» (lexicalized) في مادة معجمية واحدة، كما في (52)، عوض مادتين، كما في الجعل التركيبي أو الجعل الصرفي<sup>(31)</sup>:



(30) تصوير مائل، انظر مرتنز (1985) وكيرسكي (1985).

(31) هذا التمثيل يقرب تحاليل تبناها أصحاب الدلالة التوليدية (Generative Semantics) وآخرون. انظر على سبيل المثال، لا الحصر، ليكوف (1970) Lakoff ومككولي (1968) McCawley. وفي معارضة هذا التحليل فودور (1970) Fodor وشبطاني (1972) Shibatani.



وهذا النوع من الجمل نسميه العملية المعجمية، أي العملية التي يكون حيزها الجذر المعجمي (أو المادة المعجمية بالمعنى الضيق، اللكسيم (lexeme))، ولا تتجاوز ذلك إلى التأليف الصرفي أو التركيبي. وسنعود إلى هذه المسائل في الفقرات اللاحقة المقبلة، كما سنورد ما أتى به القديما في هذا الباب، إضافة إلى أننا سندافع عن تحليلنا للعملية، وخصوصا العملية الصرفية التي تهتمنا بالدرجة الأولى في هذا البحث.

### 3. 1. العملية والمنفذية

كثيراً ما أثير في الأدبيات مشكل العلاقة بين العملية (causativity) والمنفذية (agency)، أي الوضع الدلالي الذي يقتضي وجود ذات تقوم بدور المنفذ. فهذه العلاقة مثارة بكثير من الخلط، إلى درجة أن بعضهم يجعل من وجود المنفذ شرطاً كافياً لتعريف العملية.<sup>(32)</sup> وهذا المشكل مطروح بالنسبة للفعل «قتل» في قولنا «قتل زيد عمرا» هل هو فعل منفذي (agentive)، أو جعلي (causative)، أو هما معاً، وكيف يمكن ذلك.

معنى فعل مثل «قتل»، وكذلك بنيته المحلالية، يمكن رصده بإدماج بنية لازمة تتضمن الفعل مات (أو بالأحرى مركبا محموليا يعني صار - ليس - حيا (BECOME-NOT-ALIVE))، وتمثل مفعول فعل مجرد هو جعل CAUSE.

١٤. انظر دجاكمدوف (1976) على سبيل المثال.



و جعل هذا ليس فعلاً حقيقياً، وإنما هو محمول predicate (أو دالة في بعض التحاليل function) يدخل في تحليل أفعال مثل «جعل» و «فعل» و «وضع»... الخ، وكلها أفعال تدل على التنفيذ. ففاعلها في التمثيل الدلالي المفترض منفذ، ومفعولها هو البنية اللازمة المدمجة، وهي تدل على وضع يحدث نتيجة نشاط المنفذ. فإذا كان مات يختصر المركب المحمولى صار - ليس - حياً، أمكن أن نقول إن البنية التصورية لقتل هي (53)، وأنها تصبح بعد المتجمة (lexicalization) إلى (52):<sup>(33)</sup>

(53) [ جعل س > يموت س < ]، س منفذاً

وطبعاً، هناك فروق دلالية بين «قتله» و «جعله يموت»، كما أن هناك فروقاً بين «قتله» و «أماته»، ولكن هذه الفروق يمكن رصدها بجعل جعل أعم في مفهومها من أي فعل يدل على التنفيذ، وكذلك التمييز بين هذه الجمل على أساس مفاهيم إضافية مثل الجعل المباشر (immediate causation)، والجعل غير المباشر أو بواسط - والجعل القسري (coercive causation)، والجعل غير القسري (non-coercive)... الخ، وهي مفاهيم سنعود إليها ضمن دراسة الفروق الدلالية بين أصناف الجعل المختلفة.<sup>(34)</sup> إلا أن هذا لا يمنع من تصور كون أزواج من الأفعال (أو المفردات بصفة أعم)، ليس بينها علاقة صرفية تذكر مثل kill / die (مات / قتل)، أو show / see (رأى / أرى)، في الإنجليزية، أو مات / قتل وأخذ / أعطى... الخ في

<sup>(33)</sup> انظر لاينز (1977)، وكذلك المراجع المذكورة في الهامش (31).

<sup>(34)</sup> يذكر كيري أن أحد البرامترات الواردة لتحديد دلالة السببية هو درجة تقارب الجعل لو السبب والمسبب أو الأثر. فذلك مدرج في هذه العلاقة من سبب مباشرة إلى سبب بواسط. ويظهر أن هناك علاقة بين هذا المدرج وبين مدرج آخر في التعبير عن السبب، من التركيب إلى العرف إلى المادة المعجبة. ففي «كسر الرجل الكأس» و «قتل ريد عمراً» يلعب المسبب دوراً مباشراً في إحداث النتيجة، بالمقارنة مع جمل مثل «جعله يموت» أو «جعلت لرجل يسقط»، فقد لا يكون فاعل الجعل هو العلة المباشرة هي الموت أو السقوط. أيضاً، السبب في «أخرجته» أكثر مباشرة منها في «جعله يفرج». والجملة الصرفية أقل مباشرة بدورها من الجملة المعجبة. وبموازاة مع هذا المدرج في العلاقة بين السبب والمسبب، فإن هناك مدرجاً في الانتاجية. فالمواد السببية المعجبة يتم هضمها بصفة تدريجية (ونهاية أحياناً)، وهي غير منتجة في كثير من الأحيان، يلحقها التحول الدلالي، وتتقطع العلاقة بين الأصل والفرع، ثم هناك الجملة الصرفية، وهي منتجة إلى حد، لكن إنتاجيتها سلبية. وأخيراً هناك الجملة التركيبية التي لا تعرف حدوداً إنتاجية تذكر.

العربية، توجد في نفس العلاقة الدلالية، أساساً، التي توجد فيها أزواج في لغات أخرى، مرتبطة صرفياً وبصفة منتجة.<sup>(35)</sup>

وإذا كانت كثير من الأفعال الثنائية المحل (bivalent) والثلاثية المحل (trivalent) لها فاعل منفذ، فإن هذا لا ينطبق على كل الأفعال. وإذا كانت الأفعال المنفذية كثيراً ما تكون جعلية أيضاً، فإن هذا لا يصدق على جميع أفعال هذه الطبقة. فما نوع العلاقة بين الجعلية وعدد المحلات من جهة (بما في ذلك إضافة المحلات)، وما العلاقة بين الجعل والتنفيذ؟ لنميز، إجرائياً، بعد لاينز (1977) Lyons، بين ثلاثة أصناف من الذوات: ذوات أولى (first-order entities)، وهي وهي الأشياء المادية المحسوسة، وذوات ثانية (second-order entities)، وهي الأحداث والحالات والأعمال... الخ، وهي تقع في الزمان والفضاء، وذوات ثالثة (third-order entities)، وهي ذوات مجردة كالقضايا (propositions)، ولا ترتبط بزمان ولا مكان. ولنميز، تبعاً لهذا، الأسماء التي تدل على الذوات الأولى (كالأعلام والضائير وأسماء الجثث... الخ) ونسبها الأسماء الأولى (first-order nominals)، والأسماء الدالة على الذوات الثانية (كالمصدر أو ما يؤول على المصدرية...) ونسبها الأسماء الثانية، والأسماء الدالة على الذوات الثالثة أو الأسماء الثالثة.

ففي الجعلية، قد يأخذ المحمول المجرد جعل اسماً من المرتبة الأولى، ويكون فاعله، واسماً من المرتبة الثانية، ويكون مفعوله. سبهما الجاعل والمجمل. فهذا يحدد مفهوم الجعل عندما يكون الجاعل منفذاً يتسبب في خلق وضع نتيجة لما يقوم به من عمل.

من جهة أخرى، قد نتصور وضعاً يتسبب في خلق وضع آخر، وهذا الوضع السببي، وإن ارتبط بالتنفيذ أحياناً، إلا أنه لا يقتضيه ضرورة. فالسببية علاقة بين

١٣٦ قد يكون في هذا ما يندبو إلى افتراض نوع من التعاض (suppletion) بين الصادتين للـ k وnk، إلا أن هذا الافتراض ليس له نتائج تذكر في فهم ما يجري في اختلاف المواد المعجمية بين اللغات.

وضعين تختلف منطقيا عن المنفذية (agency). هناك علاقة طبيعية بينهما، وهذه العلاقة تعكسها البنية النحوية والبنية المعجمية للغات. والوضع يحدثه المنفذ أو يحدثه عمله... الخ، مما يتيح التسوية بين المنفذية والسببية في كثير من الأحيان. فعندما نتعمل فعلا مثل «قتل»، يمكن وصف الوضع الذي يدل عليه في اتجاهين. أحدهما أن هناك حديثا فيه منفذ (agent) وضحية (patient). والثاني أن هناك أثرا حاصلا نتيجة لإحداث الفاعل إياه. وعليه، فالوضع الذي تصفه جملة مثل «قتل زيدا عمرا» يمكن تحليله بواسطة خطاطتين دلالتين. فقتل، من وجه، فعل عملي إجرائي، وإن شئت علاجي، إذ القتل عمل واقع على ضحية ومؤثر فيها. ومن جهة أخرى، «قتل» فعل جعلي، إذ هو حدث يقوم فيه المسبب بإحداث أثر أو نتيجة. الوضع الأول يدل على علاج أو تأثير (affectedness)، والثاني على جعل أو إحداث أو أثر (effectiveness)؛ (36)

(54) عالج (منفذ، ضحية)

(55) أحدث (مسبب، أثر)

ولأن هناك ارتباطا بين المنفذية والجمالية هناك إمكان وجود خطاطة ثالثة، يكون فيها الفعل علاجيا وجعليا في نفس الوقت : (37)

(56) أحدث (منفذ، أثر)

فالأفعال يمكن رصد دلالتها بأكثر من خطاطة. والخطاطة (54) هي التي تعكس بصفة مباشرة المفهوم التقليدي للتعددية<sup>3</sup>، وهي خاصة ببعض الأفعال الثنائية المحل، وليست كل الأفعال الثنائية متعددة (بهذا المعنى). وكثير من الأفعال المتعددية جعلية كذلك، لأنها تؤول بالمعنى (56). ونسمي كل خطاطة من هذه الخطاطات تكافؤا (valency)، ونسمي الفعل الذي يمكن رصد محلاته بأكثر من خطاطة مزدوج التكافؤ (ambivalent) أو متعدد التكافؤ (polyvalent).

(36) انظر لاينز (1977).

(37) هذا التحليل مستلهم من لاينز (1977)، ولكننا أدخلنا عليه عددا من التعديلات.

هناك عدة أفعال متعدية ليست متعددة التكافؤ بالنظر إلى (54) و (55).  
 فـ «ضرب» مثلاً لا يمكن تحليلها على أنها علاجية / جعلية (كما في (56)). طبعاً،  
 إذا قلنا «ضرب زيد عمراً» أمكن أن نعتبر أن تحولاً ما طرأ على عمرو، وأن فعل  
 زيد تنتج عنه حالة جديدة. إلا أن العربية (أو الإنجليزية) لاترودنا بمحمول أحادي  
 المحل يدل على هذه الحالة (كما هو الشأن في «مات» و «قتل»).

وهناك أفعال متعدية تكون جعلية وجعلية - علاجية، ولا تكون علاجية  
 فقط. وهي أفعال مثل «جعل» و «خلق» و «سبب»... فهذه الأفعال يقال عنها إنها  
 تأخذ مفعولاً ناتجاً (object-of-result). وقد يكون المفعول اسماً من المرتبة الأولى  
 أو الثانية (مثل «خلق الله الإنسان»، «خلق زيد أتعاباً»...) ولكن الذات التي يحال  
 عليها بمفعول الجعل، أي الذات المفعولة، ليست ضحية.<sup>(18)</sup>

ومهما يكن، فإن من شأن الملاحظات التي أوردنا أن تسلط بعض الضوء  
 على الفرق بين الجعلية والمنفذية. وسواء تبيننا هذا التحليل، وضمنه افتراض  
 التفكير المعجمي لبعض أصناف الأفعال واعتبارها محمولات معقدة دلالية، أو  
 تبيننا تحليلاً أكثر محافظة يجعل من الأفعال السالفة الذكر محمولات بسيطة، مع  
 تمييز نوعين من المفعولات، مفعول متأثر (affected) أو ضحية، ومفعول ناتج أو أثر  
 (effected)، فإننا نستطيع تمييز الجعلية عن المنفذية، وفي نفس الوقت رصد  
 العلاقة الممكنة بينهما. ومعلوم أن هذه الثنائية متأثر / أثر لها نظيرها في النحو  
 العربي القديم، وهو العلاج وغيره، كما سبق أن حللنا ذلك في وقته، في فصول  
 سابقة.

### 3. 2. الجعلية، التكافؤ، وتغير المحلات

إذا ركزنا على الجعل الصرفي، أول ملاحظة تثير الانتباه هو تغير تكافؤ  
 المحمول الجعلي وعدد محلاته بالنظر إلى محلات المحمول المفعول وبنيته

(18) انظر فيلمور (1968) ولايز (1977).

المحورية. فمن البدهة أن اللاصقة تضيف دوراً محورياً أو محلاً إلى البنية المحورية للفعل المفعول. وهذه الإضافة لها نتائج متعددة منها التغير في عدد المحلات المربوطة نحوياً، أو التغير في وسائل ربطها إن دلالياً أو نحوياً، أو إعادة تنظيم البنية المحورية بطرق مختلفة. ويشمل هذا التنظيم كل عنصر من عناصر الجمل بصفة خاصة ومغايرة.

في خصوص عدد المحلات، يبدو لنا أن أحد الافتراضات المعقولة أن تكون الإضافة محافظة على النسق (paradigm preserving)، بحيث تكون طبقة الأفعال الجمالية محافظة على عدد المحلات الممكنة في الأنماط الطبيعية للأفعال الموجودة في اللغة بدون جعل، أي إن أقصى عدد من المحلات في الأفعال الجمالية يساوي أقصى عدد من المحلات في الأفعال (التمدية) بدون جعل. وإذا كان الفعل اللازم المفعول يجد «بعد الجمل» نمطه الطبيعي في الفعل المتعدي الثنائي المحل، (قارن مثلاً «أخرج» بـ «ضرب»)، وإذا كان الفعل المفعول المتعدي إلى مفعول واحد يجد نمطه الطبيعي في أفعال ثلاثية المحلات (مثل «باع» في «بعته كتاباً» بالمقارنة مع «أقتلت زيدا عمراً»)، فإن الأفعال الجمالية الرباعية المحلات ليس لها نمط طبيعي، فيما نعلم من بنى اللغات، إذ ليس هناك أفعال تتعدى بصفة طبيعية، وبدون جعل، إلى ثلاثة مفاعيل. وليس في العربية ما يخرق افتراض المحافظة على النسق. فالمثال الذي يبدو مضاداً لهذا الافتراض هو تعدي أفعال مثل «أعلم» و «أرى» في مثل (57) إلى ثلاثة مفعولين، فيما يبدو :

(57) أريت (أعلمت) زيدا الشمس قمراً

إلا أن المفعول الثالث المزعوم ما هو إلا فضلة حملية، كما بينا في عدة مناسبات، بل إنه يُكوّن مع المفعول الثاني محمولاً مفعولاً. إذن البينة (57) يمكن أن تُخرَج على أنها من مفعولين فقط على غرار (58) :

(58) أعلمت (نبأت) زيدا أن الشمس قمر

فهذا المثال لا يشكل خطراً على افتراض المحافظة على النسق، إلا أنه قد يوجد في بعض اللغات ما يدعو إلى التشكيك في هذا الافتراض.<sup>(39)</sup> ومن مظاهر المحافظة على النسق أن الربط في البنى الجعلية، وإن تضمن دوراً دلاليّاً زائداً، فإنه لا يختلف عن الربط في البنى غير الجعلية. والمقصود بالربط هنا الربط بنوعيه النحوي والدلالي.

فالمسبّب يكون فاعل الفعل الجعلي في جميع اللغات، فيما نعلم. أما فاعل الفعل المفعول فلا يكون فاعلاً، وإنما يضطر إلى البحث عن محل آخر في الحمل الجعلي، فيربط إليه نحويّاً بأن يكون مفعولاً له، أو يربط إليه دلاليّاً (بأحد الحروف)، أو يترك.

وإذا كانت البنى الجعلية تبنى عادة من الأفعال التي لها أقل عدد من المحلات (هناك لغات لا يبنى فيها الجعل إلا من اللازم)، فإن اللغات التي يبنى فيها الجعل من المتعدي تلحق التغيير بالدرجة الأولى بفاعل الفعل المفعول الذي يضطر إلى التغيير في خصائصه النحوية للاندماج في بنية السببي، في حين يظهر المسبّب في المكان العادي للفاعل وبخصائصه، ويظهر مفعول المسبّب في المكان العادي للمفعول وبخصائصه. وعندما يقع نزع فاعل السببي (المنفذ أو العلة) تستعمل نفس الوسائل التي تستعمل في نزع فاعل الفعل العادي. ونفس الشيء يحدث في نزع مفعول المفعول الذي يصير مفعولاً للجعل برمته. وهذه أمثلة :

(59) أ) أخرج زيد

ب) أرسل مبعوث من الملك

ج) بوغث بجيش العدو

(60) أ) كسوت زيدا

ب) كسوت زيدا بجبة

(39) انظر مريون (1982) Nerbonne.



(ج) علمت زيدا الحساب

وهناك أمثلة كثيرة توجد في الفقرة اللاحقة.

وأما فاعل المفعول (وقد سماه النحاة المفعول توسعاً ؛ انظر تحته) فيندمج في بنية الفعل الجاعل، كما في (60)، حيث «زيد» مفعول أول للفعل الجاعل، ويأخذ علامة النصب، ويوجد في رتبة هي رتبة المفعول الأول... الخ، أو ينزع بالترك أو بالحرف، كما في (61) :

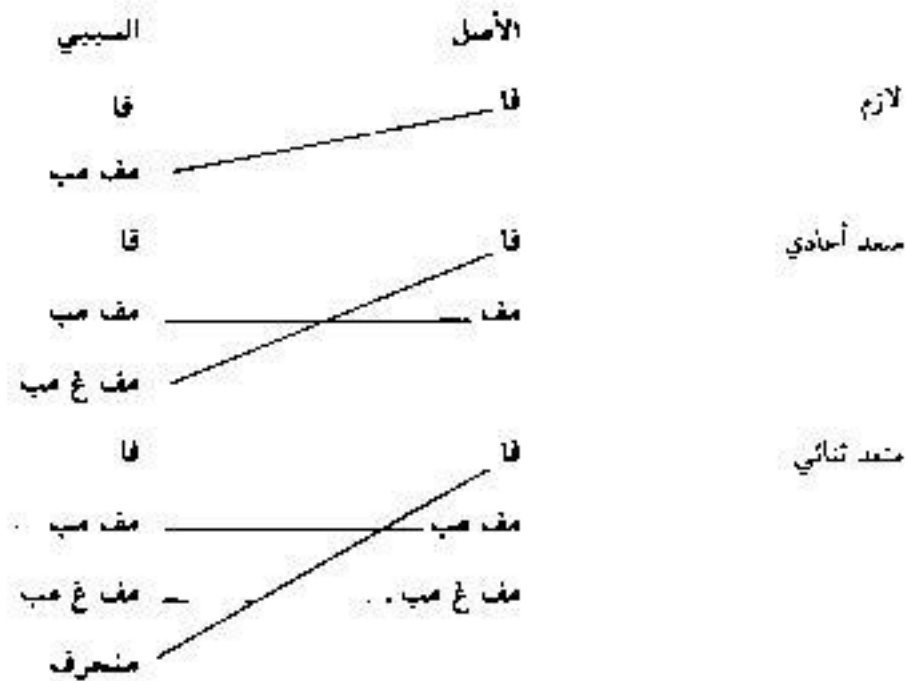
(61) أ) أبعث الفرس

ب) كرهت الخمر لزيد

(ج) كرهت زيدا في الخمر

وقد تكون هناك فروق دلالية ناتجة عن تغير المحلات وربطها سنعود إليها ، ضمنها أن المفعول المنحرف (oblique)، أي المنزوع، قد يكون أكثر تنفيذية ومراقبة للحدث من المفعول الأول، كما يلاحظ ذلك كمرى (1985). وقد وضع كمرى جدولاً للتغيرات في المحلات التي تطرأ عادة في اللغات نسوقه هنا :

(62) تغيرات المحلات بين الأفعال الأصلية والأفعال السببية :





وإضافة إلى المحلات التي تتغير في البنية الجملية، فإن هناك أدواراً ريشية أو هامشية تنقلها اللاصقة إلى دور نووي في الجمل. وقد قدمنا بعض الأمثلة عن هذا أعلاه، ونعود إليه بتفصيل في فقرة لاحقة.

أسلفنا أن اللاصقة في الجمل لها بنيتها المحورية الخاصة، وأنها، كفعل الجمل الرئيسي في (49 أ)، محمول ذو محلين يأخذ فاعلاً منطقياً منفذاً (أو مسبباً أو قوة أو مصدراً)، ومفعولاً منطقياً محورياً هو المحمول المفعول، وهذا المفعول له بنية محورية مستقلة وتامة. إذن الفعل الجملي يمثل منطقياً محمولين، كل واحد له بنيته المحورية، ويدويان صرفياً في بنية واحدة، علماً بأن اللاصقة تمثل أحد هذين المحمولين.

وتمثلاً للبنية المفترضة للجعل الصرفي. لنأخذ جملاً مثل (63) و (64) :

(63) أبعت زيدا الفرس

(64) أبعت الفرس لزيد

فهاتان الجملتان تفترض أن بنيتيهما المحوريتين كالتالي :

(63) أ) 1 > جعل 1 > «باع» محور < منفذ < منفذ 1

(64) أ) 1 > جعل 1 > «باع» محور < منفذ < منفذ 1

فالبنية الأولى تتضمن محمولين، الأول هو جعل بمحليين : المحور المفعول والمنفذ. وداخل المحور المفعول، هناك الحمل الثاني بمحليين قابلين للربط النحوي : المحور والمنفذ. إلا أن قواعد الربط تنطبق على هذه البنية المركبة كما تنطبق على البنى البسيطة. ولذلك فإنها تربط الدور الأكثر خارجية (منفذ الجعل) إلى الفاعل، ثم تربط المنفذ الداخلي (منفذ المفعول) إلى المفعول الأول، وتربط المحور إلى المفعول الثاني. أما في (64 أ)، فمتخذ الجعل منزوع، ولذلك لا يُربط نحويًا إلا الدوران الآخران، ويقع إسناد الخصائص النحوية الأخرى (الإعرابية والرتبية... الخ) بنفس الطريقة. ومن الملاحظ أن فاعل الجعل المنزوع يربط

دلالية بنفس الحرف الذي يربط به الهدف عادة، وهو اللام. فهذه كلها خصائص تنم عن فرق جوهري بين الجعل التركيبي والجعل الصرفي، ولأن محمولي الجعل الصرفي اجتماعاً في كلمة واحدة، لا يمكن ربط محلاتهما في استقلال عن بعضها بعضاً. فالبنية المحورية المركبة تربط بالمبادئ التي تنطبق على البنى البسيطة.

وهناك نتائج من نوع آخر للبنى المركبة مثل (63 أ) و (64 أ). فقد أوضحنا أن الحمل المجعول يحتفظ ببنية محورية داخلية مستقلة. ومن ضمن مظاهر هذا الاستقلال أن فاعل الفعل يبرز خصائص الفاعل «المنطقي» في كثير من اللغات (انظر في هذا الصدد كين (1975) Kayne وروفرى وقرنىو (1980) Rouveret and Vergnaud وكذلك مرتنز (1984) Marantz). وأشير هنا فقط إلى أن من المظاهر «الفاعلية» للمجعول بعض خصائص الربط العائدي. ففي اليابانية، مثلاً، يحيل ضمير النفس «جيبون» zibun على الفاعل عادة. فمع فاعل فعل غير مشتق، تكون إحالة جيبون واضحة، كما في المثال التالي (تقرأ الترجمة من اليسار إلى اليمين):<sup>(4)</sup>

Taroo ga Hanako ni zibun no hon o watasi-ta (65)

ماض مدّ فَعَلَ كتاب جر نفس مفع مفع هاناكو (مؤنث) فا طارو (مذكر).

«مدّ طارو إلى هاناكو كتابه / \* كتابها»

فالضمير هنا يحيل على الفاعل (المذكر)، ولا يمكن أن يحيل على المفعول. ومع فعل الجعل الصرفي، يمكن أن يحيل «جيبون» على فاعل الفعل الأصلي، أو على المسبّب :

(66)

Taroo ga Hanako ni zibun no huku o ki-sae-ta

ماض - جَعَلَ ليس فَعَلَ ملابس جر نفس مفع مفع هاناكو فا طارو  
«طارو جعل هاناكو تلبس ملابسه / ملابسها»

(4) انظر سيلز، زيك وزين (1985).

ونلاحظ ظاهرة مماثلة في العربية. فضمير النفس يحيل على الفاعل عادة مع فعل متعد غير مزيد. وهكذا فإن ضمير النفس في (67) يحيل ضرورة على «زيد» ولا يمكن أن يحيل على «عمرو»، كما هو الشأن في (68) :

(67) باع زيد عمرا نفسه

(68) باع زيد نفسه لعمرو

وهذا الضمير مع أفعال الجعل ملتبس. فهو يحيل إما على الفاعل أو على المفعول الأول (أي فاعل المفعول)، كما هو الشأن في المثال التالي :

(69) أرى زيد عمرا نفسه على حقيقته

يتربص عن هذا أن البنية المحورية للمفعول يجب أن تظل شفافة بما يكفي بالنسبة لقواعد تأويل ضمير النفس. فهذه القواعد تربط ضمير النفس بأعلى دور في الحمل. ومعلوم أن فاعل المفعول لا يكون أعلى دور إلا إذا كان للبنية المحورية استقلالها، كما تقدم.

وإذن بنية الجعل الصرفي، من وجه، واحدة (الوجه النحوي) ومن وجه آخر مركبة مزدوجة (الوجه المنطقي).

### 3.3. الجعل والتعريض

لم يفرد النحاة للسببية بابا مستقلا، بل أدرجوها ضمن التعدية والنقل. ثم يذكروا في التعدية إلا ما يهم النقل الصرفي (بالهمزة أو التضعيف)، وذكروا أيضا التعدية بالياء. ولم يتحدثوا طبعاً عن «جعل» التركيبية، أو ما ينزل منزلة الفرع منها. كترك في «تركب زيدا يلعب». فالجعل بالترك هنا، أي إن التارك يفترض أن بإمكانه أن يمنع حدوث وضع، ولكنه لا يفعل. «فما هو مشترك بين النوعين أمن أنواع السببية»، يقول كمرى (1985)، هو المراقبة (control) المنسوبة إلى المسبب في إحداث الوضع أو عدم إحداثه. وهذا النوع من السببية يسمى ترخيصاً permissive. ولم يتحدث النحاة كذلك عن الجعلية المعجمية، كما لم يتحدثوا عن

العملية التركيبية. وقد اقتصروا على إيراد معنيين يعتبرهما واردين في هذا الباب هما «الجعل» (الذي وظفناه هنا بتوسع) و «التعريض»<sup>(41)</sup> يقول الاسترأبادي في معاني أفعَل : «... فاعلم أن المعنى الغالب في أفعَل تعدية ما كان ثلاثيا، وهي أن يجعل ما كان فاعلا للآزم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان. فمعنى «أذهبت زيدا» جعلت زيدا ذاهبا، قزيرة مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان في ذهب زيد. فإن كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة - أي : الجعل والتصيير - كأذهبنه، ومنه أعظمته : أي جعلته عظيما باعتقادي، بمعنى استعظمته، وإن كان متعديا إلى واحد صار بالهمزة متعديا إلى اثنين أولهما مفعول الجعل والثاني لأصل الفعل، نحو أحفرت زيدا النهر : أي جعلته حافرا له، فالأول مجعول، والثاني محفور. ومرتبة المجعول مقدمة على مرقبة مفعول أصل الفعل. لأن فيه معنى الفاعلية. وإن كان الثلاثي متعديا إلى اثنين صار بالهمزة متعديا إلى ثلاثة أولها للجعل والثاني والثالث لأصل الفعل، وهو فعلاَن فقط : أعلم وأرى» [التفخيم منا]<sup>(42)</sup>.

فهذه الملاحظات التي أوردها الاسترأبادي، والتي تلخص ملاحظات كثير من نحويين غيره، وجيزة دون شك، وقد أذنبناها في تحليلنا، كما أخذناها بعين الاعتبار في تبني مصطلح العملية للدلالة على هذه الظاهرة.

ويقول نفس المؤلف في التعريض : «قوله (أي ابن الحاجب) «وللتعريض أي : تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولا للثلاثي مُعَرِّضا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث، سواء صار مفعولا له أولا، نحو أقتلته : أي عرضته لأن يكون مقتولا

(41) هناك أيضا صيغة «استفعل» الطلبية في مثل «استكتبه» و«استعظمه» والتي قد تدخل في الجعل أيضا.

(42) شرح الشافية، ج. 1، ص. 86 - 87.

قَتَلَ أولاً، وأَبَعَت الفرس، أي عرضته للبيع، وكذا أسقيته : أي جعلت له ماء وسقيها شرباً أو لم يشرب، وسقيته : أي جعلته يشرب، وأقبرته : أي جعلت له قبراً قبراً أولاً.<sup>(43)</sup>

وفي اعتقادنا أن لا فرق يذكر في البنية التصورية بين الجعل والتعريض، بل إن التعريض جعل كذلك. إلا أنهم حين تحدثوا عن الجعل، ركزوا على فاعل الفعل الثلاثي (ما أسماه بالمجمل)، بينما ركزوا في التعريض على مفعول الفعل الثلاثي (أي المعرض في تصورهم). فحينما تقول : أحفرت زيدا النهر، أو أحفرت زيدا، فهو جعل، وعندما تقول : أحفرت النهر، فهو تعريض. فالتعريض جعل تنويسي فيه فاعل الفعل الثلاثي، أو نزع، تركا، بتعيرنا، وليس التعريض معنى مستقل الذات. فالبنية المحورية للتعريض مثل «أبعت الفرس» هي عين البنية المحورية التي تمثل لـ «أبعت الفرس لزيدا»، أي (64 أ). فعدم وجود فاعل «منطقي» محقق للبيع يوحي بأن المفعول معرض لأصل الحدث، سواء صار مفعولاً له أو لم يصر.

وقد ذكروا هذه البنى التي ألغى فيها المفعول الأول ضمن معنى خاص هو التعريض، مع أنهم لم يذكروا بنى مماثلة لها من جهة إلغاء أحد المفعولين ضمن معنى خاص، ويتعلق الأمر بينى ثنائية التمدي ألغى فيها المفعول الأول واحتفظ بالثاني، مثل : أضربت زيدا (عمرا)، وكسوت زيدا (ثوبا)... الخ. وقد أوردوا هذه البنى حين تحدثوا عن تصنيف الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين صنفين : صنف لك أن تقتصر فيه على الأول دون الثاني، مثل أعطيت زيدا، وصنف ليس لك فيه ذلك، مثل : \* ظننت زيدا.<sup>(44)</sup>

(43) ن. م. ص. 88.

(44) انظر أصول ابن السراج. ج. 1، ص. 176.

### 3. 4. بعض القيود على النقل

ذكر ابن هشام في المغني أن التعددية بالهمزة قياسية في اللازم دون المتعدي، وهذا ظاهر كلام سيويه.<sup>(45)</sup> إلا أن الأمر عند الاستراباذي غير هذا، إذ «يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين».<sup>(46)</sup> وذكر غيره أن دخولها قياسي في اللازم وفي المتعدي إلى واحد.<sup>(47)</sup> وواضح أن «أفعل» تأتي من اللازم كما تأتي من المتعدي إلى واحد، ونعتقد أن هناك قيوداً نقيية على هذا النقل، إضافة إلى القيود التي يمكن أن تكون خاصة أو سماعية.

فأحدى طبقات الأفعال المتعددية إلى واحد، والتي لا تأتي منها «أفعل» للنقل، أفعال تعتبرها جعلية، رغم كونها ثلاثية. وهي أفعال قد تتغير فيها حركة الوسط (أو لا تتغير) بين اللازم والمتعدي. ولا تأتي «أفعل» فيها من المتعدي، وإنما تأتي من اللازم. مثال ذلك: «فتنت الرجل» و «حزنت زيدا»، و «فتن وحزن الرجل». وفي هذا الباب يقول الاستراباذي: «وقد يجيء الثلاثي متعدداً ولازماً في معنى واحد، نحو فتن الرجل: أي صار مفتتناً، وفتنته، أي أدخلت فيه الفتنة، وحزن وحزنته: أي أدخلت فيه الحزن، ثم تقول: أفتنته وأحزنته فهما لنقل فتن وحزن اللازمين لا المتعديين، فأصل معنى أحزنته جعلته حزينا، كأذهبه وأخرجته، وأصل معنى حزنته جعلته فيه الحزن وأدخلته فيه، ككحلته ودهنته: أي جعلت فيه كحلاً ودهناً، والمغزى من أحزنته وحزنته شيء واحد؛ لأن من أدخلت فيه الحزن فقد جعلته حزينا، إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى فعل آخر - وهو - حزن - دون الثاني».<sup>(48)</sup>

<sup>(45)</sup> شرح الشافية، ج. 1، ص. 84.

<sup>(46)</sup> ن. م.

<sup>(47)</sup> ن. م.

<sup>(48)</sup> ن. م. ص. 87.



وعندي أن الفرق بين المتعدي المجرد والمتعدي المزيد أن الأول بمثابة جعل معجمي، بينما الثاني جعل صرفي. وقد استغني في العربية الحديثة عن الجعل الأول لصالح الثاني في كثير من المواد التي ترد فيها أزواج من هذا النوع.

ولعل السبب في عدم وجود «أحزن» متعدية إلى مفعولين، الأول فيهما فاعل الفعل المفعول والثاني مفعوله، يعود إلى عدم إمكان وجود أكثر من محمول جعلي في البنية التصورية للكلمة الواحدة. ولعل هذا قيد كلي نصوغه قيда على البنى المحورية كالتالي :

#### (70) قيد أحادية الجعل

في البنية المحورية لأية وحدة معجمية، لا يوجد إلا محمول جعلي واحد على الأكثر.

فهذا القيد يمنع اشتقاق فعل جعلي جديد من فعل آخر جعلي. وفي اعتقادنا أنه ينطبق على هذه الأفعال، كما ينطبق على أفعال ثلاثية أخرى، يغلب على الظن أنها جعلية، وإن لم يأت منها لازم أحيانا، وذلك مثل : منح ووهب وكسا، لا تقول فيها أمنح، ولا أوهب، ولا أكسي على التعدية بالنقل. ففي اللسان : كسوت فلاناً كسوة إذا بستته ثوبا فاكتسى. وكسي فلان يكسي إذا اكتسى. وقيل كسي إذا لبس الكسوة. وقال ابن جني : كسي زيد ثوبا وكسوته ثوبا فإنه، وإن لم ينقل بالهمزة، فإنه نقل بالمثال، ألا تراه نقل من فعل إلى فعل، وإنما جاز نقله بفعل لما كان فعل وأفعل كثيرا ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو جد في الأمر وأجد، وصدده عن كذا وأصدده، وقصر عن الشيء وأقصر [...] فلما كان فعل وأفعل على ما ذكرناه من الاعتقاب والتعاوض ونقل بأفعل، نقل أيضا بفعل يفعل نحو كسي وكسوته وشتت عينه وشترتها وعارت وغررتها (انتهى كلام ابن منظور). فأنت ترى أن ابن جني فيما رواه ابن منظور يتبنى افتراض النقل بالمثال في فعل. فكسا الذي يتعدى إلى مفعولين منقول من الفعل المتعدي إلى واحد، أي كسي. ولذلك لم ينقل للجعل مرة ثانية طبقا للمبدأ السالف الذكر.



ولم تأت «أمنح» من «منح» إلا لازمة في «أمنحت الناقة»، أي دنا نتاجها. ومنحه الناقة : أعاره إياها، ومنحه : أعطاه. وأمنح الشيء : استعاره. فهذه المواد تدل على أن «منح» ثلاثي المحلات، ولا يأتي منه «أفعل»، ولو ثلاثي المحلات، بإلغاء أحد الأدوار، لأنه من المحتمل أن يكون جعلاً معجمياً، وإن لم يثبت ذلك في ما وصل إلينا.

وتقول في وهب : وهب لك الشيء، أي أعطاك إياه، وأوهب لك الشيء : أعده. وأوهب لك الشيء : دام. فهذه التعديّة بالهمزة ليست للمجعل من وهب. وطبعاً، ليس هناك ما يمنع نقل الفعل الثلاثي المحلات بالهمزة. فباع، مثلاً، تبنى مع ثلاثة محلات، ومع ذلك تنقل جعلاً في «أباع». وكان من المفروض أن تنقل «باع زيد عمراً كتاباً» إلى أربعة محلات مربوطة في الجمل النووي كما في (71) :

(71) أباع خالد زيدا عمراً كتاباً

إلا أن النحاة لم يوردوا التعدي إلى ثلاثة مفعولين إلا في «أعلم» و«أرى»، وهي، كما رأينا، لا تتعدى إلا إلى مفعولين؛ فهذا يوحي بأن التعدي في العربية محدود في اثنين، وأن ما زاد على اثنين ينزع. فقد تكون (72)، التي تم فيها نزع أحد الأدوار، أجود من (71) :

(72) أباع خالد عمراً كتاباً لزيد

وعليه، نعود، مرة أخرى، إلى افتراض المحافظة على النسق. وعلى كل، فإن ندرة نقل الثلاثي المحلات إلى «أفعل» تأتي من كون جل الأفعال المتعدية إلى اثنين جعلية. فكلما ارتفع عدد المحلات، كلما ارتفع احتمال كون الفعل جعلياً.

وليست القيود على الإتيان بأفعل الجعلية وقفاً على المتعدي، بل إن هناك ما يجعل الجعل من اللازم مقيداً كذلك. فقد ذكر الاسترأبادي أن ظرف لا تتعدى إلى \* أظرف<sup>(49)</sup> ونعتقد أن «أفعل» لا تأتي من الأفعال الدالة على الجعياً أو

العاهات أو الألوان... الخ، بعبارة أخرى طبقة الأفعال الضاربة في السكون :  
 \* أحسن، \* أقصر، \* أحمر، \* أملح... الخ. وجدير بالذكر أن هذه الأفعال تأتي  
 منها فعل للجعل : ملّح، ملّحته، نبل، نبّلته، قضر، قضرته. فأكثر ما تأتي أفعال من  
 الثلاثي اللازم الذي فاعله محور : أخرجته، أفرغته، أخلته، أسقطته... الخ، أو  
 معان : أفرحته، أغضبه، أفلقته... الخ. وعلى كل، وسواء تعلق الأمر بالأفعال التي  
 تدل على أعمال (actions) أو على صيرورة (inchoatives)، أو على معاناة، أو على  
 هيئة (مثل أقعد وأوقف وأسكت... الخ)، فإن أفعال الجعلية تقتضي التحول وعدم  
 الثبوت (راجع الفصل المتعلق بالمطاوعة).

وقيل لا تأتي من المتعدي جعلاً، فكثير ليست جعلاً لكثرة، أو قتل جعلاً  
 من قتل، أو ضرب... الخ. فالأصل في فعل "أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل"،  
 كما أن الأصل في أفعال النقل. تقول : ذبّح وذبح، وغلّق وغلّق، وجرح وجرح،  
 وفتح وفتح، وقطع وقطع... الخ، فكلها متعديات، ولكن فعل منها للشدة  
 والتكثير. وهذا المعنى لا يأتي في المتعدي فقط، بل يكون أيضاً في اللازم كما  
 في طوّف وجوّل، أي أكثر الطواف والجولان.<sup>(50)</sup>

وتأتي فعل متعدية للجعل من اللازم الذي لا يصلح لأن تأتي منه أفعال، وهو  
 الفعل الذي لا يدل على صيرورة، فنقله فعل إلى ذلك عن طريق التكثير  
 والتشديد، كما في حمر وقبح وخن... الخ. فإذا افترضنا أن الجعل يقتضي وجود  
 حركة محبوسة أو مجردة، أمكن أن نقرر لماذا لا تأتي أفعال من بعض الأفعال،  
 وقد تأتي منها فعل وحدها. فكل من أفعال وقّل يفيدان التصيير، أي الانتقال من  
 حالة إلى حالة، ولكن أفعال الجعلية لا تدخل على الأفعال غير القابلة للحركة،  
 وتدخل عليها فعل، فتحولها إلى أفعال تصيير.

## 4 - الافتراض المعلي، تغير التركيب وتغير البنية المحورية

## 4. 1. الأدوار المشاركة والأدوار الظرفية

قدمنا في الفقرة 3. 1. لخصائص المنفذية والسببية وما يصل ويفصل بينهما. ونريد أن نقارن هنا هاتين الطبقتين من المحمولات بطبقة أخرى هي طبقة أفعال الحركة.<sup>(51)</sup>

فهذه الطبقة تمثل طبقة فرعية أخرى للأفعال الدينامية الشائبة المحل، وفيها تحوّل ذات من الذوات مكانها الفزيائي. وضمن هذه الطبقة أفعال مثل «جاء» و «ذهب». فهذه الأفعال تأخذ دورا دلاليا يحيل إما على مصدر الحركة أو هدفها، أو موضوعين يحيلان على المكانين المصدر والهدف، كما في الخطاطة التالية :

(73) انتقل (ذات، مصدر، هدف)

ولأن الذات يمكن أن تنقل من المكان المصدر إلى المكان الهدف بواسطة منفذ، فإن العمليات المدرجة في (73) يمكن تحليلها على أساس أنها أثر في خطاطات علاجية جعلية :

(74) جعل (منفذ) (انتقل (ذات، مصدر، هدف))

والعبارات التي تفيد المصدر والهدف، والتي يمكن الاستغناء عنها (بخلاف الذات التي تتحرك، إذ يمكن ذلك)، تأتي هنا ملحقات، وليست مفعولات.

وإضافة إلى الخطاطات التي تدل على الأوضاع الدينامية الحركية، يمكن اقتراح خطاطات للأوضاع الساكنة كما في (76)، محللين بذلك (75) :

(75) أ) كان زيد أستاذ عمرو

ب) كان زيد في الدار

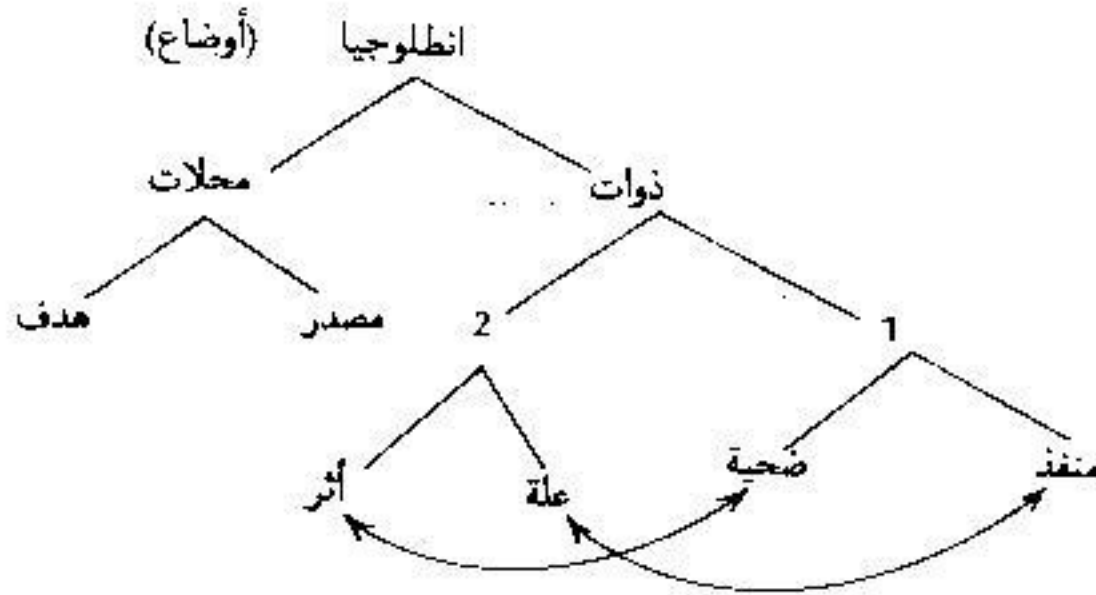
(76) أ) كان (ذات، نسبة / طبقة)

ب) كان (ذات، محل)

(51) هذا التقديم منسوح من لاينز (1977)، ج. 2، وانظر كذلك هاليداي (1970) Halliday.

فالأدوات (entity) والمحل (place) يمكن اعتبارهما دورين غير موسومين بالمقارنة مع الأدوار الأخرى. فالمنفذ والضحية يستندان للذوات من الدرجة الأولى (وخصوصاً الأشخاص)، والعلّة والأثر أدوار تقوم بها الذوات من الدرجة الثانية، والمصدر والهدف دوران للمحلات. والصورة الناتجة عن هذا التصور هي التالية :

(77)



وفي نحو الأحوال، هناك إحساس بأن الأسماء وحدها هي تملأ أدوار المتكافئات في النواة القضوية للجملة، وليس الأمر كذلك. فالظروف العكسية (والاتجاهية) يمكن أن تكون فضلات للأفعال في بنى تحترم الخطاطات التي قدمنا. وعليه، فإن المحلات، وإن كانت ليست ذوات، إلا أنه يمكن اعتبارها في بعض التراكيب ذوات. وكذلك العكس. بعض الذوات يمكن اعتبارها محلات. وما يسمى بالصيغة المحلية (localistic) لنحو الأحوال تنبني على هذا التحليل / الافتراض.<sup>[52]</sup>

ويبدو، كما أسلفنا، أن هناك فرقاً بين وضع تؤثر فيه ذات في ذات أخرى، ووضع تنتقل فيه الذات من محل إلى آخر: إلا أن أفعالا مثل «ضرب» و«قتل» قد توصف بطريقة تجعل المنفذ مصدرا للفعل، والضحية هدفا له. بل إن معنى التعددية يرجع إلى كون المنفذ لا يقع فعله فقط على الضحية، بل إنه يوجه عمله إليها. فالضحية التي يقع عليها فعل الفاعل هي أيضا هدف حركته (أو فعله). وإذا اعتبرنا «ضرب» نموذجا للأفعال المتعددية، أمكن أن نقول إن هناك ارتباطا طبيعيا بين المنفذية والسببية والحركة، وبين المتلقي لأثر الفعل وهدف الحركة. وإذا اعتبرنا أن الذات مصدر للحركة أو هدف لها اعتبرنا أنها محل. وهذا ما يربط بين نحو الأحوال وافتراض المحلية (localism). وهناك مراتب، فيما يبدو، بين أدوار المحلات وأدوار الظروف. فالأداة، مثلاً، تأتي عادة ملحققة، وإن أمكن ترقيتها إلى دور محل، كما أسلفنا، وكذلك الزمن والمكان، والكيفية والأجلية... الخ. والمنفذ يتوق إلى أن يكون فاعلا، أي حدا، والضحية مفعولا... الخ. إلا أن هناك طبقة محدودة من الأفعال قد تنتقل بعض الأدوار الظرفية (circumstantial roles) إلى وضع أدوار مشاركة (participant roles) أو العكس.<sup>(53)</sup> وهذا ما سنفصل فيه الحديث في الفقرات اللاحقة.

#### 4. 2. التنوية والتربيض

أوضحنا أن تغير البنية المحورية قد ينتج عن تغير في عدد محلات المحمول بالزيادة أو بالنقصان أو بإعادة تنظيم المحلات في البنية المحورية، وبالتغيير في وسائل ربط الموضوعات إلى حمولها. وليس هذا التغيير ناتجا عن اعتبار الأدوار المشاركة وحدها، أو ما أسميناه بالأدوار الحدود، بل يلزم كذلك اعتبار الأدوار الظرفية أو الملحققة أو الهامشية أو الأدوار غير الحدود، التي ترتبط

(53) بصدد هذين المفهومين، انظر هاليداي (ن. م.).

كذلك بالحمل (مثل الأداة والكيفية والمكان والزمن... الخ)، والتي قد تنتقل من دور ملحق إلى دور حد. فالتغيرات في البنية المحورية التي تنتج عنها تغيرات في التعدية تتأرجح بين العمليات التي تحدث في المعجم (عمليات المتعجبة (lexicalization) والعمليات التي تحدث في التركيب. وما يحدث في التركيب يتوزع بين ميادين ثلاثة (كما يينا في الفاسي الفهري (1984) و(1985)) :

(أ) ميدان النواة الوظيفية الصغرى (core)، وهو الميدان الذي يتضمن الحمل وموضوعاته (أي الأدوار المشاركة)، وهو أيضا ميدان المعجمة (إذا اعتبرنا أن الملحقات لا يفرع إليها في المعجم).

(ب) ميدان للنواة الوظيفية الموسعة، ويتضمن علاوة على الأدوار المشاركة الأدوار الظرفية أو الملحقات. وهو ج عادة، أو ما يقابلها من الإسقاطات التركيبية النووية كالمركب الاسمي والمركب الحرفي... الخ.

(ج) ميدان يشمل علاوة على الأدوار المشاركة والأدوار الظرفية الداخلية (أي داخل ج) أدوارا خارجية خطائية لا ترتبط بالحمل مباشرة كالبؤرة (focus) والموضع (topic) والمحور (theme) والمحور المذيل (tail)... الخ.

وقد اقترحنا في الفاسي الفهري (1985 هـ) أن تصنف الوظائف النحوية إلى طبقات طبيعية باستعمال سمتين هما سمة المتعجبة، أي كون الوظيفة مخصصة في المعجم أو لا (فهي معجمية lexical أو غير معجمية) ونمثل لهذه السمة بـ [ +ع ] ، وكون الوظيفة نووية (nuclear) أو غير نووية، أي توجد داخل النواة الوظيفية، أو خارجها، ونمثل لها بـ [ +ن ]. ويؤدي هذا إلى تمييز أربع طبقات من الوظائف النحوية، حسب ورودها في التركيب والمعجم :

(78) (أ) [ +ع + ن ] : الفاعل والمفعول

(ب) [ -ع + ن ] : الملحقات الموجودة داخل ج (والبؤرة والموضع

الموجودان داخل ج)



(ج) [+ع - ن] : الموضع والبؤرة في بعض اللغات، والفاعل والمفعول الموجودان خارج ج

(د) [-ع - ن] : المحور، الذيل (والبؤرة والموضع الموجودان خارج ج).  
وهذه أمثلة لهذه الوظائف، بالتتابع (والوظائف الموضوع تحتها خط تمثل وظائف الطبقة الواردة) :

(79) أ) قدم عمرو الهدية إلى علي

ب) منح زيد عمرا هدية

(80) أ) يصلي في الصباح بسهولة

ب) أعجبت بك أفت لا بأختك

(81) أ) زيد جاء عمرو وغاب أخوه

ب) عدلت عنه، فلك المشروع المشؤوم

ج) بقرة ما أظن أن بوسعها أن تتكلم

(82) زيدا ضربت

وقد اقترحنا مبدأين للربط نعتقد أنهما إردان لربط الوظائف إلى الحمل، وهما مبدأ المعجّمة (lexicatisation) ومبدأ التنوية (nuclearization). ونضوغيهما في (83) و(84) :

(83) مبدأ المعجّمة

الوظائف النحوية إما معجمية أو مربوطة إلى وظيفة معجمية

(84) مبدأ التنوية

الوظائف النحوية إما نووية أو مربوطة إلى وظيفة نووية

فالأمثلة في (80) و(82) تتضمن وظائف غير معجمية (الملحق الزماني أو الكيفي في (80) أ)، والبؤرة في (80) ب)، والمحور والذيل والبؤرة في (82))، وكلها مربوطة إلى وظيفة معجمية. إلا أن الملحق يربط بواسطة الحرف (وهو ضرب من الإعراب الدلالي) إلى الحمل، بينما الوظائف الأخرى تربط إلى موضوعات. وكل من المحمول والموضوعات وظائف معجمية.



وهـ زيدة في (82 أ)، أو في (81) سيان من جهة أن الوظيفة التي يحملانها ليست نووية، ويجب تنويعها بالمبدأ (84). ف (81) تقع فيه التنوية بربط زيد إلى مكان المفعول ربطاً مكونياً، وأما (82 أ)، فيقع ربط زيد فيها ربطاً عائدياً (انظر الفاسي القهري (1985 أ) للتفصيل). ف «زيد» في (81) مفعول في المعنى. وهو بالتالي وظيفة نحوية معجمية ونووية عادة، ولكن وقع تربيضها عن طريق التبشير، بينما «زيد» في (82 أ) وظيفة ربضية وقعت تنويعها. فهذا يمثل برامترا أولاً في تحديد خصائص الوظائف بين الربضية والنووية، من جهة، وبين التنوية والتربيض، من جهة أخرى. ونظير ما يحدث في تردد الوظائف بين النواة والربض، يحدث في تردد الوظائف بين المعجمة وعدمها.

#### 4. 3. المعجمة وإعادة تنظيم المحلات

بينما في الفصول السابقة أن من المكونات ما يكون ملحقاً ظرفياً كالأداة أو العلة أو المستفيد، ويقع رفعه إلى درجة محل. بعبارة أخرى، ينقل من وضع دور غير معجمي (ملحق) إلى دور معجمي (محوري). ونظير الوظائف الظرفية في هذا الوظائف المَحَلِّية كالمصدر والهدف والمسار. وهذه أمثلة أخرى لتتقل الوظيفة بين المعجمي وغير المعجمي أو العكس :

(85) أ) غرس الأشجار في البقعة  
ب) غرس البقعة بالأشجار

(86) أ) زرعت الطماطم في الحقل  
ب) زرعت الحقل بالطماطم

فأنت ترى أن «الأشجار» و«الطماطم» يقع نقلها من دور نواة هو دور المحور، إلى دور هامشي ملحق (دور الأداة). وبمقابل هذا التهميش أو الإلحاق أو فقدان

المعجمية، يقع ثقل أحد الأدوار الهامشية أو المصاحبة. وهو دور المكان، ليتحول إلى دور حد (مُعْجَم).

وليست هذه التناوبات حرة ممكنة مع جميع الأفعال، بل إنها خاصة ببعض الأفعال دون سواها، مما يبين أنها خاصة فرادية معجمية لطبقة من الأفعال. فعلاً، مثلاً، لا يتيح هذا التناوب. تقول :

(87) ملأت الإناء بالماء

ولا تقول، فيما نعلم :

(88) ملأت الماء في الإناء

ولا يشمل تغيير البنية المحورية الانتقال من المعجمة إلى الإلحاق أو من الإلحاق إلى المعجمة فقط، بل قد تقع إعادة التنظيم داخل المعجمة نفسها، بأن يقع تغيير موضوع من دور حد إلى دور غير حد. وهذا هو ما يقع فيما يعرف بتحول الممنوح (dative shift)، كما في «أعطى» :

(89) أ) أعطيت الكتاب لزيد

ب) أعطيت زيدا الكتاب

فـ «زيد» هنا موضوع في الحالتين، ولكنه منزوع مرة، وغير منزوع مرة أخرى.

وقد يختلف دور الممنوح عن دور المستفيد (وإن كان كل منهما اعتبر هدفاً) في كون الأول موضوعاً مع كل الأفعال بينما الثاني قد يكون ملحقاً :

(90) أ) بعته الكتاب

ب) بعث الكتاب (لزيد)

والبناء للمفعول محصور في الوظائف المحدود، على نحو ما رأينا. ولذلك فإن المستفيد لا يمكن بناؤه للمجهول إلا حينما يكون حداً، على نحو ما هو عليه في (85 أ). والظرف من المكان والزمان ينتقل إلى الحدية (ويتغير معناه تبعاً لذلك) قبل أن يبنى عليه الفعل بناء المفعول.

وعلى نحو ما يقع إنزال أو ترك الفاعل في البناء للمجهول، يقع إنزال المفعول أو تركه في عدد من البنى. وقد سمي بعضهم هذا التركيب مضاد المجهول (antipassive).<sup>(54)</sup> فمما يقع فيه نزع المفعول بالحرف ما يلي :

(91) أ) شكرته على ذلك

ب) شكرت له ذلك

ومما ينزع فيه المفعول بالترك ما يلي :

(92) أ) قرأ الجريدة

ب) قرأ

فهذه العمليات «تؤخر» المفعول عوض أن «تقدمه» ، كما أن لاصقة المطاوع تنقص دوراً عوض أن تضيفه خلافاً لما يقع في السببي. ولذلك سمي بعضهم المطاوع مضاد السببي (anticausative).

وقد تؤدي عمليات التغيير في عدد المحلات، أو في طرق ربط الأدوار إلى المحمول، إلى تغير في المعنى، وإن ظل الفعل له نفس الأدوار الدلالية، كما في المثالين التاليين :

(93) أ) علمت زيدا الحساب

ب) علمت الحساب لزيد

فالأول يعني أن زيدا وصل إلى تعلم الحساب، والثاني لا يعني ذلك حتماً، فبين الجملتين فرق في تأثر زيد، فيما يبدو.

ونظير هذا أن اللواحق قد تكون لها دلالة عامة، كنزع أحد الأدوار (أو إضافته)، ثم يقع تخصيصها. وقد تكون خاصة (إلى حد) ويقع تعميمها، فصفة «فعل» مثلاً كانت تدل على الساكن وعلى الوسيط وعلى البناء للمجهول. وتتجه الصيغة نحو التخصيص، للدلالة على البناء للمجهول خاصة. وصيغة «انفعل» في

(54) انظر فان ليلان وفولبي (1985).

العربية الفصيحة تفيد العطاوغة أو الانعكاس، وهي تفيد الوسيط والبناء للمجهول أيضا في العامية.

وإضافة إلى العلائق الصورية بين التغيرات المختلفة للمحلات، هناك علائق صورية بين تغير المحلات والخصائص الجهية للمحمولات، إذ هناك، مثلا، علاقة بين السببية والشدة والتكثير.

## 5. خاتمة

حاولنا تسليط الأضواء على مفهوم التعددية من جوانب متعددة، صرفية وتركيبية ودلالية. وقد طرحنا تحديد التعددية في إطار عدد المحلات وتغيراتها وما ينتج عن ذلك من إعادة تنظيم طرق الربط النحوي أو الدلالي. وقد عالجتنا التعددية في أبعادها المحورية، وربطناها بالمنفذية والسببية والحركة. وفصلنا الحديث في الافتراض المحوري والافتراضات المحلية بصفة عامة. ونظن أن ما نحتاج إليه، الآن، وقد توضحت عدد من الجوانب النظرية، هو دراسات تصنيفية مدققة تعتمد تنظيم المعجم في الاطراد المعجمية التي دافعنا عنها.



## خاتمة

كان همنا في هذا البحث أن نعالج إشكالات عامة تخص الإطار النظري والنُظَجي لتحليل خصائص المفردات والمواد المعجمية، وكذلك ما يخص المادة المعجمية العربية تصوراً ووصفاً، إضافة إلى إشكالات خاصة بهم دراسة صيغة من الصيغ، ومعانيها وميزاتها التركيبية، أو معنى من المعاني وتشكلاته في صيغ مختلفة. وقد قصدنا في كل هذا إلى الخروج بنتائج وصفية، ضمنها تحديد الاطرادات الدالة في المعجم، ونتائج نظرية تدقق في العلاقة بين تشكلات العبارة وتشكلات المعنى.

لقد ذهب جمهور اللغويين والنحاة العرب، القدامى منهم والمحدثين، إلى أن المادة المعجمية يحددها السماع، واشتروطوا من أجل حصر اللفظة أن تسمع اللفظة ويسمع معناها. وفي هذا يقول الأشراباذي : «...يحتاج إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين»<sup>(1)</sup>.

وإذا كان الشرط الأول مقبولا في حدود، لأنه يتيح وضع الحد بين المستعمل والمهمل (وإن كانت بعض الألفاظ الموجودة لم يسجلها المدونون، كما أن بعض الألفاظ غير المسبوقة كامنة في النسق، ولا مانع من أن يستعملها من له

(1) انظر شرح الشافية، ج. ١، ص. 84.

ملكة في اللغة)، فإن الشرط الثاني صعب القبول، لأنه يجعل اللغة شيئاً مكروراً بلفظه ومعناه، لا يخرج عما قاله وأبدعه الأجداد من معانٍ. ولئن كانت معرفة المعجم تقتضي، فيما تقتضيه، معرفة الذاكرة القديمة، فإن من أهم ما يشغل بال المعجمي إمكان تجديد هذه الذاكرة، وكذلك وجود ذاكرة لا تلتقن. وهذا ما جعلنا نعيد النظر، في الفصل الأول، في تصور المادة مجال البحث المعجمي.

ومن البديهي أن سماع المادة أو معناها لم يعد هو المقياس لتبنيها ابتداء من القرن الرابع الهجري، لفساد اللسان العربي أو الملكة الأولى، كما يقول ابن خلدون، لأن «...ملكة اللسان المضري لهذا العهد قد ذهبت وفسدت، ولغة أهل الجيل كلهم مغايرة للغة مضر التي نزل بها القرآن، وإنما هي لغة أخرى من امتزاج العجمة بهاء»<sup>(2)</sup> إذن لم تعد المادة التي يتوخى وصفها المعجمي العربي إلا في «...كلامهم القديم الجاري على أساليبهم من القرآن والحديث وكلام السلف ومخاطبة فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم»<sup>(3)</sup>.

وحتى لو كان ابن خلدون يقر بأن من حفظ هذا الكلام القديم «...يبتذل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور منزلة من نشأ بينهم ولقن العبارة عن المقاصد منهم، ثم يتصرف بعس ذلك في ضميره على حسب عباراتهم وتأليف كلماتهم وما وعاه وحفظه من أساليبهم وترتيب ألفاظهم، فتحصل له هذه الملكة بهذا الحفظ والاستعمال، ويزداد بكثرتها رسوخاً وقوة» و«...يرسم في خياله المنوال الذي نسجوا عليه تراكيبهم فينسخ هو عليه، ويبتذل بذلك منزلة من نشأ معهم، وخالط عباراتهم في كلامهم حتى حصلت له الملكة المستقرة في العبارة عن المقاصد على نحو كلامهم»<sup>(4)</sup> حتى حين يقر بهذا فإن جل المعجميين المتأخرين لم يهتموا بوصف الملكة التي ترسخت عند العربي المعاصر، فصار قادراً بواسطتها

(2) المقدمة، ص. 433.

(3) ن. م.

(4) ن. م.، ص. 433 و435. والتفخيم مثلاً.



على أن ينسج ما لم ينسجه غيره من السلف، أو من المعاصرين له. وقد اكتفى جلهم بتبني الشعار الذي أوردناه أعلاه، وحصروا المادة فيما يبع عن السلف في منطقة محدودة وزمن محدود. وهذا ما حدا بنا إلى مخالفة هذا النهج، واعتماد حدوس متكلمي هذه اللغة، بما فيها حدوسنا، وقد قدمنا ما يكفي لتبرير هذا الموقف في الفصل الأول.

وقد عالجنا في هذا الفصل كذلك الإطار النظري الذي نراه ملائماً لتفسير الاطرادات المعجمية الملاحظة، والعلائق بين المفردات، وقد استدللنا، خصوصاً على تحكم الدلالة في التركيب، وعلى وجود سلمية للأدوار الدلالية تمكن من الربط بين البنية الدلالية التصورية والبنية النحوية الوظيفية.

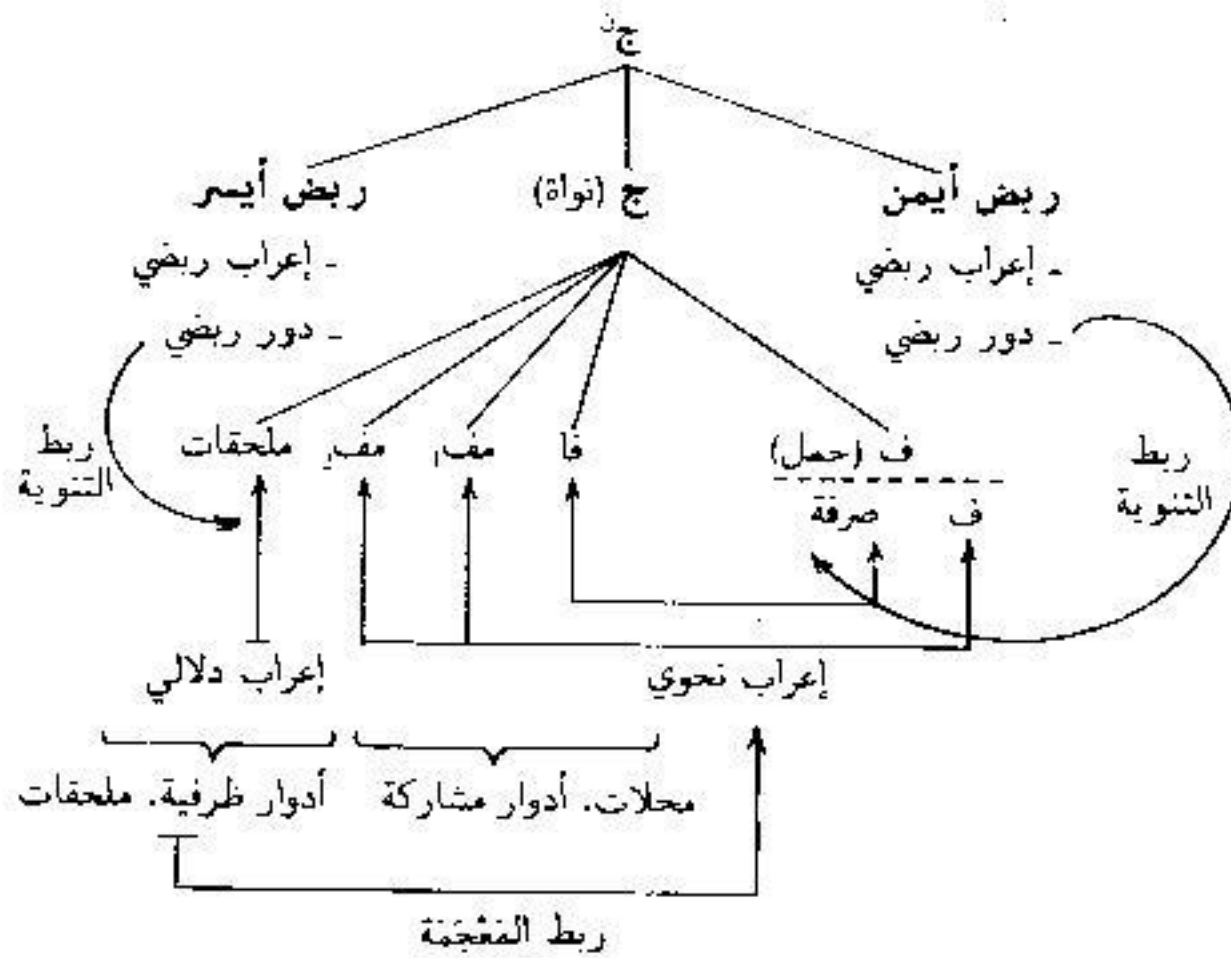
وفي الفصل الثاني، قمنا بدراسة لصيغة «فعل» ودلالاتها، وانتهينا إلى أن لها أنواعاً ثلاثة من البنى المحورية : بنية الأفعال الساكنة، وبنية الأفعال الملازمة للبناء لغير الفاعل (وتتضمن دوراً دلالياً متزوعاً بصفة ملازمة) وبنية الأفعال العادية المبنية لغير الفاعل، وهي الأفعال التي يأتي منها المعلوم والمجهول. وقد بينا أن ما دعي في الأدبيات التقليدية بالبناء للمجهول هو في حقيقة الأمر بناء لغير الفاعل الأصلي، أي بناء يتم فيه نزع الفاعل الأصلي وبناء الفعل إما للمفعول به، أو لما هو ملحق بالمفعول به، أو للمبهم. وهذا التحليل يخالف ما ذهب إليه عدد من النظريات الصورية الحديثة، إضافة إلى مخالفته للتصور القديم.

وقمنا، في الفصل الثالث، بدراسة لصيغ المطاوعة والانعكاس والتفاعل، وبيننا أن اللاصقة [ن] أو [ت] التي تفيد هذه المعاني لها أساساً وظيفة نزع أحد الوظائف الحدود. وبيننا خصائص المنعكس والمتفاعل الإحالية وما يشتركان فيه وما يختلفان، كما أوضحنا أنواع المطاوعة وحللنا كل نوع منها بالنظر إلى الفعل المتعدي المقابل (أو الفعل السبي).

وفي الفصل الرابع، سلطنا الأضواء على مفهوم التعدية من جوانب متعددة، صرفية، وتركيبية ودلالية. وقد طرحنا مشكل التعدية في إطار عدد المحلات

وتغيراتها وما ينتج عن ذلك من إعادة تنظيم طرق الربط النحوي أو الدلالي. وعالجنا التعدية في أبعادها المحورية، وربطناها بالمنفذية والسببية والحركة. وفصلنا الحديث في الافتراض المحوري والافتراضات المحلية، بصفة عامة. ويمكن توضيح بعض ما توصلنا إليه من نتائج في علاقة النحوي بالدلالي في التشجيرة التالية :

(1)



وإذا كنا قد توخينا من خلال اختيار هذه النماذج والأبواب التطبيقية أن ندرس المعجم الذهني الذي يُكوّن جوهر الملكة اللسانية التي يكتسبها متكلم العربية ومستعملها، فإن هذه الأبواب، وإن كانت جوهرية في تحديد هذا النسق

المعجمي، ومتداولة في الدرس المعجمي الحديث، إلا أنها ليست كذلك في  
أكلاسيكيات البحث المعجمي، مثلما هو الشأن بالنسبة للاشتراك اللفظي والدلالي،  
أو الترادف، أو التضاد، أو دلالة الحقول، أو تداخل اللغات، أو دراسة التقاليب عند  
القدماء... الخ.

ورجائنا أن نكون قد أسهمنا بهذا العمل في إضاءة السبيل لمن يريد أن  
يبحث بصفة منتظمة ونسقية في المعجم العربي، ولغة الضاد عامة.

الرباط، في 30 مايو 1986



- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، الهيئة المصرية للكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، 1976.
- بلبول، محمد، العلاقات الاشتقاقية، نموذج الأفعال، بحث لنيل شهادة الدراسات الجامعية العليا في اللسانيات، الرباط، 1984.
- البطليوسي، ابن البد، المثلثات، تحقيق صلاح مهدي علي الفرطوسي، بغداد، 1981.
- التوكاني، نعمة، البناء لغير الفاعل، بحث لنيل شهادة الدراسات الجامعية العليا في اللسانيات، الرباط، 1986.
- الثعالي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، فقه اللغة ومع العربية، نشر مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1954.
- الجرجاني، خليل، لاروس، المعجم العربي الحديث، لاروس، باريس، 1973.
- الجوهري، أبو منصور إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1956.
- الحزراوي، محمد رشاد، من قضايا المعجم العربي، تونس، 1983.
- الخطيب، أحمد شفيق، من قضايا المعجمية العربية المعاصرة، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.
- الخطيب، عدنان، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1967.
- درويش، عبد الله، المعاجم العربية، مطبعة الرسالة، بيروت، 1986، الطبعة الخامسة.
- رضا، أحمد، متن اللغة، مكتبة الحياة، بيروت، 1958.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس في شرح القاموس، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1307.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، جامعة الكويت، 1984.
- البيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون تاريخ.
- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، 1961 - 1964.

## المراجع العربية

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952 / 1956.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، مر صناعاة الإعراب، طبعة مصطفى البايي الحلبي، القاهرة، 1954.
- ابن جني، أبو الفتح، عثمان، المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق ابراهيم مصطفى، القاهرة، 1954.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، مطبعة ابن شقرون، القاهرة، بدون تاريخ.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، الاشتقاق، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، 1979.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، حيدر آباد، الدكن، 1346.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، 1956.
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، تهذيب الألفاظ، نشر لويس شيخو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1897.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل الأندلسي، المخصص، المطبعة الأميرية، بولاق 1316.
- ابن عصفور الاشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1970.
- ابن عتيل، شرح ألفية ابن مالك، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1964.
- ابن فارس، أحمد أبو الحسين، الصحاحي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، 1964.
- ابن فارس، أحمد أبو الحسين، مقاييس اللغة، طبعة عيسى البايي الحلبي، القاهرة، 1366 - 1371.



- قطرب، أبو محمد علي بن المستير، مثلثات قطرب، الدار العربية للكتاب، تونس، 1978.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الكبير، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1970 و 1982.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، 1960 - 1961.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963.
- المتوكل، أحمد، (1985)، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، البيضاء.
- المرادي، الحسين بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983.
- مسعود، جبران، الرائد، دار العلم للملايين، بيروت 1964.
- المعلوف، لويس، المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق بيروت، (طباعات متعددة).
- نصار حسين، المعجم العربي، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1956.

- ثعلب، أحمد بن يحيى، **مجالس ثعلب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، 1949.
- السيوطي، جلال الدين، **معجم الهوامع**، مطبعة السعادة، القاهرة، 1327.
- الشرتوني، سعيد، **أقرب الموارد**، مطبعة مرسلتي اليسوعية، بيروت، 1889.
- الشكري، محمد، **بنية الفعل الوظيفية**، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، الرباط، 1984.
- الشهابي، مصطفى، **المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث**، دمشق، 1965. الطبعة الثانية.
- شوطا، عبد اللطيف، **البنى المبنية للمجهول في اللغة العربية**، بحث لنيل شهادة الدراسات الجامعية العليا، الرباط، 1983.
- عبد السميع، محمد أحمد، **المعاجم العربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969.
- المطار، أحمد عبد الغفور، **مقدمة لصباح الجوهري**، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1956.
- العلايلي، عبد الله، **مقدمة لدراسة لغة العرب وكيف نصنع المعجم الجديد**، المطبعة العصرية، القاهرة، 1938.
- عيد، محمد، **في اللغة ودراستها**، عالم الكتب، القاهرة، 1974.
- القاسي الفهري، عبد القادر، (1985 أ)، **اللسانيات واللغة العربية**، في كتابين، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- القاسي الفهري، عبد القادر، (1985 ب)، **أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني**، الكرمل، 18، **المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1985.
- القاسي الفهري، عبد القادر، (1986)، **بنية المعجم العربي بين الوظيفي والتصوري**، وقائع الندوة الثانية لجمعية المعجمية العربية بتونس.
- الفرايدي، الخليل بن أحمد، **كتاب الجمل في النحو**، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.
- الفرايدي، الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، تحقيق عبد الله درويش، طبعة العاني، بغداد، 1967.
- الفيروزآبادي، أبو ظاهر محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، المكتبة التجارية، القاهرة، 1935.